جـــامعة قاصدي مرباح ، ورقـــــلة ـــــــ الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية – تخصص محاسبة و تدقيق

بعنوان :

# قياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الإتصالات بالجزائر

## (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2009– 2016 )

من إعداد الطالب : بن عمارة عبد الغني

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 27 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة :

| | | |
|---|---|---|
| الدكتور / مقدم خالد | (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) | رئساً |
| الأستاذ الدكتور / زرقون محمد | ( أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) | مشرفا ومقرراً |
| الدكتور / عوينات فريد | (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) | مناقشا |

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين الحمد لله الذي تتم به الصالحات أهدي هذا العمل إلى :

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

## أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أدامه الله لنا

## أبي الكريم

إلى من تقاسمني مر الحياة وحلوها والتي كانت خير داعم وسوف تبقى إلى التي أعانتني وصبرت علي في كل الظروف

## زوجتي العزيزة

إلى الذين سنفني أعمارنا من أجلهم أبنائي الأعزاء : **عبد المجيب** ، **عبد الباري** ، **إبتسام** ، **عبد السلام**

إلى من قاسموني رحم أمي وحب أبي إخوتي وأخواتي وأولادهم وأحفادهم

إلى كل أصدقائي الأعزاء و زملائي في العمل

إلى كل من علمني حرفا أنار به دربي إلى أساتذتي الأفاضل

إلى زملائي وزميلاتي بقسم العلوم الإقتصادية الدفعة الثالثة "1995- 1999"

إلى زملائي و زميلاتي بفرع العلوم التجارية تخصص " محاسبة وتدقيق" الدفعة الأولى "2016- 2018"

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أساتذي الفضلاء :

**زرقون محمد** الذي كان لي عظيم الشرف أن يقبل الإشراف على مذكرتي والذي تابع عملي خطوة بخطوة وأشكره على صبره وما أسداه لي من نصح وتوجيه و إرشاد

كذلك لا أنسى أن أتقدّم بعظيم الشكر إلى الأستاذ الكريم

**بن قانة إسماعيل** لما قدّمه لي من توجيه ودعم

كما أتقدّم بعظيم الشكر إلى الأخ **شنين عبد النور** لما قدّمه لي من توجيه و دعم

وأتمنى له من كل قلبي التوفيق في إتمام مذكرة الدكتوراه

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل أساتذتي ومن أمدني بيد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد .

## ملخـــــــــــــص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وقياسها في البيئة الجزائرية وهذا من خلال محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في أكبر أربع شركات بقطاع الإتصالات بالجزائر وهي (إتصالات الجزائر ، موبيليس ، أوراسكوم تلكوم (جيزي) ، أوريدو الجزائر) في الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2016 وتحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على نموذج من نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج كوثاري ( Kothari ، 2005، Leone & Wasley) حيث إعتمدنا هذا النموذج في دراستنا لكونه من بين أفضل النماذج المعتمدة على المستحقات لقياس ممارسات إدارة الأرباح ،محاولة منا الكشف على هذه الظاهرة في قطاع حيوي لم يسبق قياس هذه الممارسات فيه من قبل وفي ظل النظام المحاسبي المالي حيث توصلت الدراسة الى أن شركات العينة لا تمارس إدارة الأرباح خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، كذلك عدم وجود دوافع للمسيرين لممارسة إدارة الأرباح في البيئة الإقتصادية الجزائرية.



**الكلمات الدالة** : إدارة الأرباح ، مستحقات إختيارية ، نموذج قياس ، محاسبة إبداعية ، تلاعبات محاسبية .

## Abstract

This study aimed to reveal and measure the earnings management practices in the Algerian environment, and this by tried to measuring earnings management practices in the four biggest firms of the telecommunications sector in Algeria (Algérie Télécom، Mobilis، Orascom Telecom Djeezy، ooredoo Algeria) between 2009 and 2016. To realise this objective we have adopted a model of measurement of earnings management practices (Kothari، Leone & Wasley، 2005). We have adopted this model in our study as one of the best models of accruals to measure earnings management practices، trying to detect this phenomenon in a dynamic sector where these practices have never been measured in this sector، under the financial accounting system، where the study found that the sample firms do not exercise earnings management، especially after applying the financial accounting system, there is also no motivation for managers to exercise earnings management in the Algerian economic environment.

Keywords: earnings management، discretionary accruals، measurement model، creative accounting، accounting manipulations

# قائـــــمة المحتـــويات

| قائمة المحتويات | |
|---|---|
| الإهـــــداء | III |
| الشـــــــكر | IV |
| الملخـــــــــص | V |
| قائـــــمة المحتويات | VII |
| قائمة الجـــداول | VIII |
| قائمة الأشكال | IX |
| قائمة الملاحق | X |
| قائمة المختصرات | XI |
| المقـــــــــدمة | أ |
| **الفصل الأول : الأدابيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية** | 01 |
| **المبحث الأول:** أساسيات حول ظاهرة إدارة الأرباح | 03 |
| **المبحث الثاني :** الأدبيات و الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية | 21 |
| **الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر خلال الفترة 2009-2016** | 33 |
| **المبحث الأول :** الطريقة والأدوات | 35 |
| **المبحث الثاني :** النتائج والمناقشة | 43 |
| الخاتمة | 54 |
| المصادر و المراجع | 58 |
| الملاحق | 63 |
| الفهرس | 69 |

# قائـــــمة الجـــــداول

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول 1.2 | مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج | 41 |
| الجدول 2.2 | معالم معادلة الإنحدار المقدرة للنموذج | 41 |
| الجدول 3.2 | نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة | 43 |
| الجدول 4.2 | نتائج إختبار ذو الحدين ( BINOMIAL TEST ) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح | 44 |

# قائـــــمة الأشـــــكال

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل 1.1 | الشكل العام لإدارة الأرباح | 7 |
| الشكل 2.1 | مكونات الربح والجزء المستخدم منه في إدارة الأرباح | 9 |
| الشكل 3.1 | التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية | 13 |
| الشكل 1.2 | يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة إتصالات الجزائر) | 46 |
| الشكل 2.2 | يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة موبيليس) | 47 |
| الشكل 3.2 | يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة أوراسكوم) | 48 |
| الشكل 4.2 | يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة أوريدو) | 49 |

# قائـــــمة المـــلاحـــــق

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق رقم (01) | جدول المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة | 64 |
| الملحق رقم (02) | جدول معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة | 65 |
| الملحق رقم (03) | جدول المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة | 66 |
| الملحق رقم (04) | جدول المستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة. | 67 |
| الملحق رقم (05) | جدول حساب الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة. | 68 |

# قائـــــمة المختصرات

# قائمة المختصرات

| المختصر | إسم المختصر باللغة الأم | إسم المختصر باللغة العربية |
|---|---|---|
| **IFRS** | International Financial Reporting Standard | المعاييرالدولية للتقارير المالية |
| **IAS** | International Accounting Standard | معايير المحاسبة الدولية |
| **SCF** | Système Comptable Financière | النظام المحاسبي المالي |
| **PCN** | Plan Comptable National | المخطط المحاسبي الوطني |
| **FIFO** | First Input First Output | الداخل أولا الخارج أولا |
| **CAC All-Tradable** | Cotation Assistée en Continu All-Tradable | مؤشر التصنيف المساعد المستمر المتداول بالكامل |
| **ROA** | Revenu On Asset | العائد على الأصول |
| **AC أو TAC** | Total Accruals | المستحقات الكلية |
| **DA** | Discretionary Accruals | المستحقات الإختيارية |
| **NDA** | Non Discretionary Accruals | المستحقات غير إختيارية |

# المـــــــقدمـــــــة

**أولا– توطئة :**

إن المنظمة من خلال مفهومها الحديث تتكون من مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتكاملة والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبي بحيث يعتبر من أهم الأنظمة داخلها لذلك يحضى بقدر كبير من الأهمية خاصة مخرجاته (القوائم المالية وبعض الإفصاحات الأخرى) التي يجب أن تكون ذات مصداقية وشفافية كبيرة لمساعدة الإدارة والملاك على إتخاذ القرارات، وهذا ما ركزت عليه وجاءت به معايير المحاسبة الدولية ( IAS ) خاصة بعد إعادة هيكلتها في سنة 2001 وأصبح كل همها هو القوائم والتقارير المالية ،محاولة منها لتسريع هذه المخرجات نظرا للتطور الكبير الذي شهدته الأسواق وفرض منطقها في حتمية إتخاذ القرارات بأقصى سرعة ممكنة والتي جاءت على حساب الممارسات المحاسبية بحيث أصبحت تتصف بالمرونة الكبيرة في الكثير من السياسات والممارسات وإستخدم بعضها التقديرات الشخصية.

هذه المرونة أدت إلى ظهور ممارسات مشينة وغير أخلاقية في إظهار هاته المخرجات بالشفافية المطلوبة بحيث يقوم بعض المحاسبين المتمرسين بإيعاز من المسيرين بإستغلال هذه المرونة من أجل خفض أو رفع أرباح المنظمة لدوافع مختلفة وهذا بما أصبح يصطلح عليه بإدارة الارباح أوالمكاسب (Earnings management) التي ظهرت بقوة في الأونة الأخيرة وكانت السبب في إنهيار كبريات الشركات العالمية مثل ( إنرون و وورلد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية ) لذلك أصبحت تؤرق المالكين والمسيرين على حد سواء ، وهذا ما ينطبق على البيئة الجزائرية بعد التغيرات الجذرية التي مست الممارسات المحاسبية بظهور وتطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) والذي أضفى الصفة الدولية على الممارسات المحاسبية الجزائرية بإعتماده على المعايير المحاسبية الدولية ( IAS/IFRS ).

وعلى الرغم من عدم وجود بالجزائر سوق نشطة وسريعة بإعتبارها من بين أهم أسباب ظهور ظاهرة إدارة الأرباح وكذلك النقص المسجل في التحكم والتمرس بأبجديات النظام المحاسبي المالي ( SCF ) نظرا لحداثته إلا أن إمكانية ظهور هذه الممارسات واردة وهذا يرجع أساسا إلى الدوافع والمسببات التي تؤدي إلى تلك الممارسات، لذلك إرتأينا أن نقيس وندرس هذه الظاهرة في قطاع الإتصالات لتكملة ما قام به باحثين سابقين في دراساتهم للظاهرة في قطاعات أخرى لا تقل أهمية على القطاع الذي نحن بصدد دراسته وهذا من أجل الوصول إلى التكامل والإحاطة الكلية بكل أسباب هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية نظرا للإختلافات الكبيرة والجوهرية بين القطاعات المدروسة، من أجل ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا بالشكل التالي :

**ثانيا– طرح الاشكالية :**

إن الإشكالية الرئيسية التي سنعالجها في دراستنا هذه تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

**ما مدى ممارسة شركات قطاع الإتصالات بالجزائر لإدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؟**

وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

- ما المقصود بممارسات إدراة الأرباح وكيف يتم الكشف عنها؟
- هل تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؟
- هل لتطور الممارسات المحاسبية و زيادة التحكم بها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ؟

**ثالثا– فرضيات البحث :**

وكمحاولة أولية سنضع فرضيتان لتساؤلاتنا المطروحة:

- الفرضية الأولى : لا تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح.
- الفرضية الثانية : نعم تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح.
- الفرضية الثالثة : التمرس والتحكم في السياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى إمكانية جنوح الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح.

**رابعا– مبررات اختيار الموضوع :**

لقد تعددت الأسباب التي أدت بنا الى إختيار الموضوع والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

- الميول الشخصية للمواضيع العلمية التطبيقية خاصة المحاسبية والحديثة منها ومحاولة تطبيقها في البيئة الجزائرية ;
- الأهمية الكبيرة لقطاع الإتصالات في الإقتصاد الوطني والخصوصية البالغة لهذا القطاع في الجزائر وتوافره على بعض مقومات الشركات المتقدمة ;
- نظرا لأهمية القوائم المالية التي يجب أن تكون ذات مصداقية و شفافية كبرى لإعتماد المسيرين والملاك على حد سواء عليها في جل قراراتهم خاصة الإستثمارية منها فإننا اخترنا هذا الموضوع للحساسية البالغة لممارسات إدارة الأرباح عليها ;
- تنمية معرفتنا العلمية الأكاديمية ;
- إثراء المكتبة الجامعية نظرا لنقص الدراسات في مجال موضوع ممارسات إدارة الأرباح خاصة .

**خامسا– أهداف و أهمية الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر وما مدى تواجد هذا النوع من الممارسات في البيئة الإقتصادية الجزائرية نظرا لإستفحال هذه الظاهرة وخطورتها على الشركات والإقتصاديات بصفة عامة بالإضافة إلى محاولة حصر مختلف المنافذ التي ينتهجها المحاسبين في ممارسة إدارة الأرباح للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية التي أفرزها إنفصال الإدارة على الملاك (نظرية الوكالة) والذي أدى بدوره إلى ظهور سلوكات إنتهازية من طرف الإدارة بتواطؤ من المراجعين الخارجيين الذين يعلقون عليهم الملاك كل آمالهم .

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في العديد من الجوانب ،أولها حداثة هذا النوع من الدراسات في البيئة الجزائرية إضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة قامت بقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر نظرا لأهميته المعتبرة في الإقتصاد الجزائري خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ، و التغييرات الجذرية التي طرأت على الممارسات المحاسبية في الجزائر المستمدة أغلبها من المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى المرونة الكبيرة التي تتصف بها والتي بدورها تعتبر من أكبر المداخل لممارسة إدارة الأرباح.

**سادسا– حدود الدراسة :**

**الحدود المكانية للدراسة** : تمثلت في شركات الإتصالات الأربعة الكبرى في الجزائر المتمثلة في إتصالات الجزائر وإتصالات الجزائر للنقال (موبيليس) وأوراسكوم (جيزي) وأوريدو الجزائر.

**الحدود الزمانية للدراسة** : تمثلت في الفترة الزمنية لموضوع الدراسة والممتدة ما بين (2009 - 2016) .

**سابعا– منهج وأدوات الدراسة :**

تحقيقا لأهداف دراستنا والإجابة على الإشكالية التي صغناها ومحاولة التحقق من صحة فرضياتنا إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لما فيه من تقنيات مناسبة لبحثنا من وصفا للظاهرة موضوع الدراسة وتبيان خصائصها وجمع المعلومات عنها من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات الإتصالات الأربعة الكبرى بالجزائر (إتصالات الجزائر وموبيليس وجيزي وأوريدوالجزائر).

**ثامنا – مرجعية الدراسة :**

اعتمدنا في معالجتنا لمشكلة البحث على الجانب الوصفي وهذا من خلال دراسة و استعراض المفهوم النظري واستخدام بعض الأساليب الإحصائية في تقدير النتائج المتوقعة في الجانب التطبيقي لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الإتصالات بالجزائر من خلال الإعتماد على المصادر المختلفة و هي عبارة عن كتب و مجلات ورقية و الكترونية،

بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في مذكرات الماجستير والدكتوراه وكذلك الدراسات و البحوث على شبكة الإنترنت هذا في الجانب النظري ،أما الجانب التطبيقي إعتمدنا على البيانات الخاصة بالشركات محل الدراسة ( إتصالات الجزائر وموبيليس و أوراسكوم و أوريدو) من خلال دراسة و تحليل القوائم المالية لهذه الأخيرة.

**تاسعا– صعوبات الدراسة :**

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وفي بداية عملنا واجهتنا بعض الصعوبات لم تقلل من عزمنا وإصرارنا على مواصلة هذا العمل حيث كانت كفيلة بإعطائه نفس جديد وتتجلى هذه الصعوبات في :

- قلة الكتب التي تطرقت إلى هذا الموضوع ;
- صعوبة الحصول على القوائم المالية للشركات .

**عاشرا– هيكل الدراسة :**

من أجل معالجة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين بعد المقدمة حيث تضمن الفصل الأول الأدابيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية والذي يتوزع إلى مبحثين بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول إدارة الأرباح نتطرق فيه إلى مفهومها وأساليبها ونماذج قياسها بعد ذلك يأتي بعده المبحث الثاني الذي سنتناول فيه الأدبيات و الدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية ، بعد ذلك يأتي الفصل الثاني الذي تضمن الدراسة التطبيقية ونتائجها التي ستكون حول قياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر والذي يتفرع بدوره إلى مبحثين ،المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ثم مبحث ثان به عرض للنتائج ومناقشتها ، لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

# الفصل الأول:

## الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح

## على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير

## المحاسبية الدولية

**تمهيد :**

إن التطور الرهيب للممارسات المحاسبية سواء على المستوى المحلي أوعلى المستوى الدولي، والذي أفرز العديد من التوجهات الجديدة والنظريات الحديثة نذكر من بينها نظرية التوحيد المحاسبي التي تنادي بها العديد من المنظمات المحلية والدولية، حيث تذهب إلى حتمية التوحيد في الممارسات المحاسبية بين الدول، مما أدى بالعديد من الدول إلى الميل إلى تبني الفكرة وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لأسباب عدة، والتي بالطبع لاتخلومن المشاكل والتحديات لأن أغلب تلك المعايير مبنية على بيئات مختلفة وتوجهات متحيزة نوعا ما بالرغم من أنها تدعي غير ذلك وبأنها صالحة لكل البيئات، وخير دليل على ذلك ظهور العديد من المشاكل والظواهر الضارة من بينها ظاهرة إدارة الأرباح والتي ما فتأت تعصف بالعديد من الشركات وحتى الإقتصادات، فلقد إتخذت أشكالا وأساليبا عدة وأصبح يولي لها إهتمام كبير من طرف الكثير من الباحثين والباحثات لمعرفة كنهها وأسبابها وسبل الحد منها.

انطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الأساسيات والأدابيات النظرية لظاهرة إدارة الأرباح في ظل النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية إضافة إلى دراسات وأبحاث علمية أنجزت سابقا حول هذه الظاهرة ،وذلك من خلال المبحثين المواليين:

**المبحث الأول** : أساسيات حول ظاهرة إدارة الأرباح.

**المبحث الثاني** : الدراسات والأبحاث العلمية السابقة في البيئة الجزائرية والدولية.

## المبحث الأول: أساسيات حول ظاهرة إدارة الأرباح

إن الأساس الذي بنيت عليه نظرية الوكالة هوفصل الإدارة عن الملكية، والذي بمرور الوقت أصبحت تشوبه العديد من المشاكل ، وفقد أكبر مقوماته وهوالثقة والشفافية فأفرز بدوره ظواهر جديدة لم تكن موجودة من قبل، كظاهرة إدارة الأرباح والتي إرتبطت إرتباط وثيق بنظرية الوكالة فعدم القدرة للمالك على مراقبة أداء المدير أوالمسير، أدى به ذلك إلى ركوب زورق الإنتهازية بتقديم مصالحه فتتضارب المصالح بينهما، فبتطور الأسواق وتطور الممارسات المحاسبية بالموازاة معها أدت إلى ظهور مرونة كبيرة فيها إستغلها بعض المسيرين في التلاعب ببعض المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية خاصة فيما تعلق بالربح والخسارة وهذا مايصطلح عليه بإدارة الأرباح .

### المطلب الأول : ماهية إدارة الأرباح

يقول **ويليام أندروباتون** في كتابه نظرية المحاسبة ( 1922 ، ص 3 ) " دائما من الصعب وضع تعريف دقيق لموضوع واسع ،ومن المرجح أن تكون التعاريف الدقيقة غير كافية ففي أحسن الأحوال تكون مضللة "[1].

لذلك فبالرغم من حداثة مصطلح إدارة الأرباح إلا أن له العديد من التعاريف، إضافة إلى العديد من المفاهيم المرتبطة به والتي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا المطلب إضافة إلى طبيعة إدارة الأرباح شكلها العام.

#### الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح ( The Definition of Earnings Management )

صيغت العديد من المفاهيم والتعاريف لإدارة الأرباح من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين ومن ضمن هذه المفاهيم والتعاريف نذكر ما يلي :

عرفها شيبر ( Schipper،1989 ) بأنها " تدخل هادف أومتعمد في عملية إعداد التقارير المالية والإبلاغ عنها بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة " [2].

كما ذكر هايلي ووالن (Healy & Wahlen،1999 ) أنها تعني " قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أوالتأثير على النتائج التعاقدية ، وهذا بإستعمالهم لأحكام شخصية في إعداد القوائم والتقارير المالية بغية تضليل أصحاب المصلحة [3].

---

[1] - Joshua Ronen، Varda Yaari **: Earnings Managment، Emerging Insights in Theory، Practice، and Research**، Springer Edition، New York، USA، 2008. p. 25

[2] - Schipper، K. **'Commentary on earnings management'**. *Accounting Horizons* 3، 1989 pp. 91-102.

[3] - Healey، P.M.، and J.M. Wahlen **'Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'**. Accounting Horizon 13، 1999، pp.365-383.

وقد أشار وليام بارفات (William Parfet 2000) إلى أن "إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية والتمادي فيها إلى حد غير معقول"4.

قسم رونن وياري ( Ronen & Yari 2008 ) إدارة الأرباح إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي5:

- **البيضاء** وهي " إدارة الأرباح التي تقوم على الإستفادة من المرونة في إختيارات المعالجة المحاسبية من أجل الإشارة إلى معلومات خاصة للمدير على التدفقات النقدية المستقبلية "؛
- **رمادية** تعرف على أنها " إختيار المعالجات المحاسبية والتي تكون بدافع الإنتهازية من أجل تعظيم فائدة الإدارة أومن أجل الفعالية الإقتصادية "؛
- **السوداء** وتعرف " على أنها إستخدام الحيل لتحريف والتقليل من شفافية التقارير المالية " ؛

كما عرفها ( Schroeder & others 2009 ) على أنها عبارة عن " محاولة الإدارة للتأثير على الدخل المبلغ عنه في المدى القصير" 6.

نذكر كذلك تعريف (**عباس حميد وحكيم حمود 2015**) حيث يقولان أنها " مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة، والتي تتم من خلال إستغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أوالأنشطة الحقيقية للشركة، أوعن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لها بغض النظر عن مشروعيتها أوطبيعة أثرها على نشاط الشركة" 7.

من خلال كل التعاريف السابقة نستطيع القول أن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات محاسبية قانونية وغير قانونية تستغل فيها البيئة المحاسبية المرنة والخصبة إضافة إلى تمرس المحاسبين في التلاعب بالممارسات المحاسبية من اجل تحقيق اهداف معدة مسبقا ، تؤدي إلى التحريف في التقارير المالية إما برفع أوخفض الأرباح من أجل تضليل مستخدميها.

4 - Parfet William **'Accounting subjectivity and earnings managment : A preparer perspective'**. Accounting Horizon 14 - 4، 2000، pp.481-488.

5 - Joshua Ronen، Varda Yaari **: Earnings Managment، Emerging Insights in Theory، Practice، and Research**، Springer Edition، New York، USA، 2008. p. 25

6 – عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : **إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015 . ص21 .

7 – عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : مرجع سابق ص 22 .

ونشير كذلك إلى أنه رغم إختلاف التعاريف ووجهات النظر حول ممارسات إدارة الأرباح إلا أنه هناك إتفاق شبه كامل على أن إدارة الأرباح ممارسات غير أخلاقية بالرغم من حدوث بعضها عن غير قصد، إلا أنها تبقى كذلك نظرا للأسس التي جاءت بها الممارسات المحاسبية بالرغم إختلافاتها حول العالم.

بالمقابل نجد مبدأ الشفافية من أبرز المبادئ المكرسة في الممارسات المحاسبية، خاصة ما جاءت به المعاييرالدولية للتقارير المالية ( IFRS ) والتي أسست إلى وضع التقارير والقوائم المالية في قمة أولوياتها إلى درجة التغاضي على بعض الخيارات المحاسبية التي في نظرهم تعطل خروج هذه التقارير والقوائم في الوقت المناسب مما أدى إلى ظهور بعض المرونة الزائدة في الممارسات المحاسبية التي جاءت على حساب شفافية وصحة القوائم والتقارير المالية وهذا بإستغلال بعض المسيرين الجشعين لها وإدارة أرباحهم، خاصة الذين لديهم دوافع تعاقدية أودوافع الإستمرارية في التسيير، كذلك الملاك إن أرادوا الرفع من قيمة الشركة أوالعكس، بحيث أن هذه التصرفات ستؤدي على المدى الطويل إلى نتائج وخيمة ليست على الشركة الممارسة فقط ولكن على الإقتصادات ككل وكل هذا يؤدي بنا إلى التفكير في وظيفة المراجعة أوالتدقيق للحد من هذه الممارسات اللاأخلاقية ووضع أطر ومواثيق من أجل ذلك.

## الفرع الثاني : طبيعة إدارة الأرباح ( The Nature of Earnings Management )

أصبحت العديد من الشركات تمارس إدارة الأرباح بكل أنواعها بالرغم من أنه هناك من يؤيد هذه الممارسات كونها لا تعد خرقا للقانون بحيث يذهبون إلى القول أنه لما لانعظم أرباحنا عن طريق إستعمال الخيارات المحاسبية المتاحة التي تحقق لنا ذلك، بالمقابل هناك من يقول أن ممارسات الإدارة لإدارة أرباحها تعد من التصرفات الإنتهازية غيرالأخلاقية لتضليل مستخدمي التقارير المالية، إن هذه التصرفات تؤدي إلى إخفاء للحالة الحقيقية للشركة على المدى القصير والذي يؤدي إلى تأثير سلبي على المدى الطويل وظهور عديد المشاكل جراء تلك التصرفات نذكر من بينها :

- **إنتهاك السلوك الأخلاقي**: حيث نجد أن على الرغم من إستعمال الشركات الخيارات المحاسبية بصفة قانونية وتبعا للمعايير المحاسبية في إدارة أرباحها وللتحكم بمستويات الدخل، إلا أن هذه التصرفات تميل لإعتبارها لاأخلاقية نظرا لإنتهازيتها وعدم براءتها ؛
- **إنتهاك المعايير المحاسبية** : إن إدارة الشركات بدلا من إستغلالها للمبادئ والمعايير المحاسبية لصالح الشركة، نجد أنها تستغل تلك المبادئ لتحقيق دوافعها الذاتية عن طريق تغيير الأداء الحقيقي للشركة[8] ؛
- **إنخفاض قيمة الشركة** : يذهب الكثير من المسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم من أجل الرفع من قيمة الشركة هذا وإن حدث في المدى القصير فإنه لن يصمد طويلا لأنه مبني على تقارير وهمية غير صحيحة مما يساهم في إنهيار الشركة الكامل بعد ذلك ؛

8- عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : مرجع سابق ص 25 و 26 .

- **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية** : وتكون بقيام المسؤولين على الإدارة التشغيلية بإخفاء المشاكل التشغيلية عن الإدارة المركزية نظرا للعديد من الدوافع كالترقيات وتجنب الإنتقادات على الأداء، مما يؤدي بالإدارة إلى عدم تصحيح الأخطاء والمشكلات وتفاقمها ليصعب حلها فيما بعد؛

- **العقوبات وإعادة إعداد التقارير المالية** : أصبحت العديد من الهيئات المحاسبية تفرض على الشركات الممارسة لإرباحها عقوبات وغرامات إضافة إلى إعادة إعداد تقاريرها المالية وإعادة النظر في الأرباح المصرح بها؛

- **أزمة الثقة والمصداقية** : بتوافر العديد من الحاوفز والدوافع التي تؤدي بالمحاسبين والمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم ونشرهم لتقارير مالية مغالطة ومحرفة مما يؤدي بمستخدمي هذه المعلومات إلى الوقوع في عديد المخاطر، بالتالي تهتز الثقة والمصداقية بينهم إلى أن تنعدم لتشكل مشكلا عويصا يصعب حله.

مما سبق تتضح لنا طبيعة إدارة الأرباح والتي نرجح كونها تصرف غير أخلاقي نظرا لكون مساوءه ومشاكله أكثر من محاسنه وفوائده، التي تكون لحظية ذات مدى قصير لتظهر فيها العديد من المشاكل والتدهورات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الإنهيارات الكبيرة والأزمات العالمية، كما حدث في الفضائح المالية لسنة 2001 فضيحة شركة إنرون وشركة ووردكوم والشكل ( 1-1 ) يوضح الشكل العام لإدارة الأرباح.

**الشكل (1-1) : الشكل العام لإدارة الأرباح**

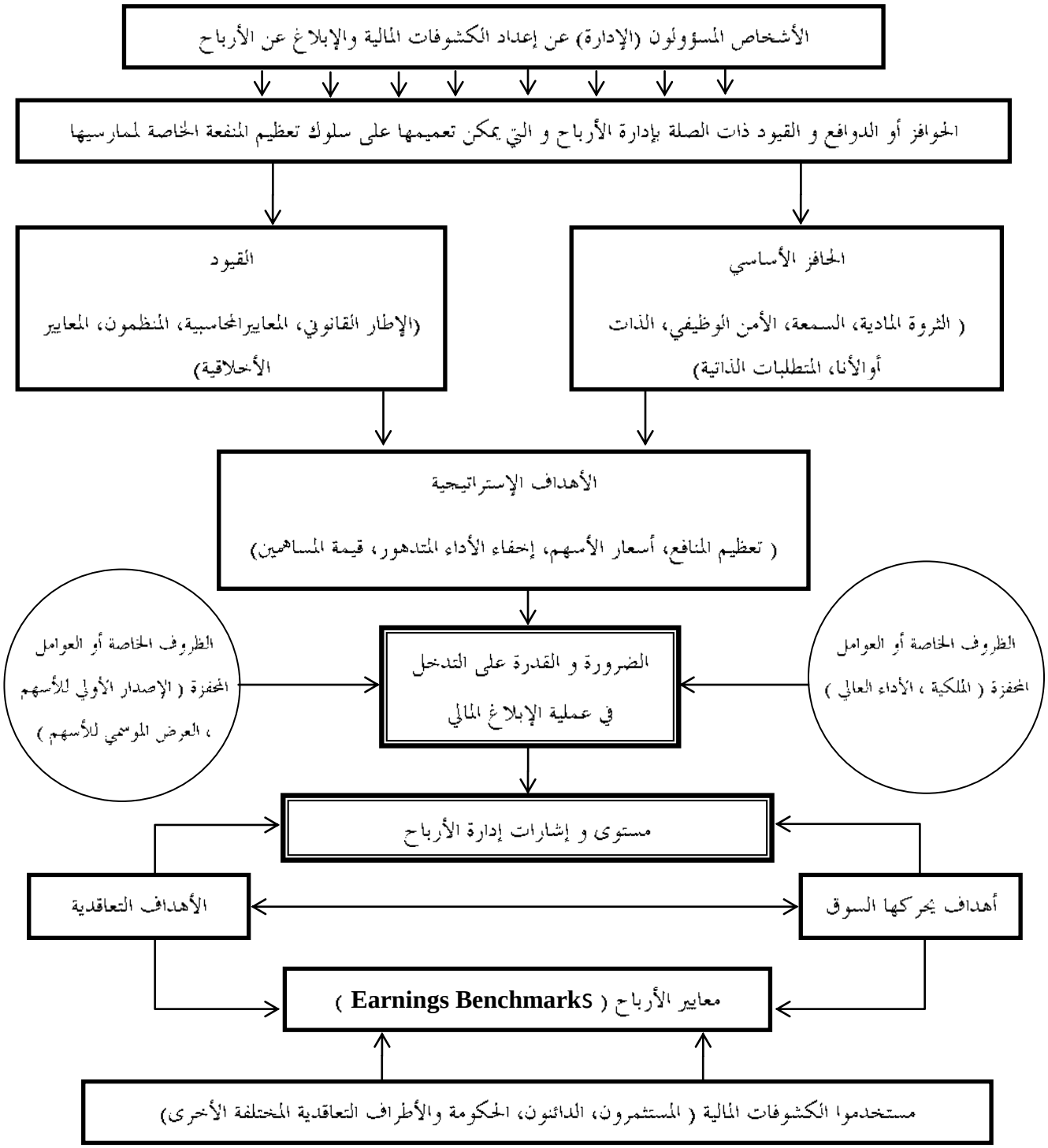


**المصدر** :عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء ، عمان، الأردن ، 2015 ،ص 29.

**الفرع الثالث : تعاريف لمصطلحات ذات صلة**

هناك العديد من المصطلحات التي لها علاقة بإدارة الأرباح والتي يجب التطرق لها من أجل الفهم الجيد لموضوع إدارة الأرباح خاصة الجزء المتعلق بقياس ممارسات إدارة الأرباح، نذكر من بين هذه المصطلحات ما يلي:

- **المحاسبة الإبداعية ( The creative accounting)** : وهي الممارسات المحاسبية التي تتبع القوانين واللوائح المطلوبة ، ولكنها تخالف ما تعتزم تلك المعايير تحقيقه، حيث تستفيد المحاسبة الإبداعية من الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية لتصوير صورة أفضل للشركة بصورة زائفة، على الرغم من أن ممارسات المحاسبة الإبداعية قانونية ، إلا أن الثغرات التي يستغلونها غالباً ما يتم إصلاحها لمنع مثل هذه السلوكيات[9]. تعتبر المحاسبة الإبداعية من بين الأساليب الهامة المستخدمة في إدارة الأرباح ؛

- **الربح ( The Earning)**: يعرف الربح بأنه الزيادة في حقوق الملكية الناتجة من العمليات العرضية أوالفرعية أوأي عمليات أخرى أوأحداث وظروف تؤثر على الوحدة المحاسبية، ويعرف كذلك بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة، ويعرف بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر، إذا نستطيع القول أن الربح عبارة عن النتيجة الإيجابية التي حدثت في المنشأة أوالوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية أدت إلى زيادة في حجم النشاط. محاسبياً يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات أوالأنشطة خلال الدورة المحاسبية وما يقابلها من تكلفة تاريخية[10]، ومن منظور التدفقات والمستحقات نجد أن الإيرادات هي عبارة عن (تدفقات نقدية تشغيلية محصلة + مستحقات قابلة للتحصيل) والتكاليف عبارة عن ( تدفقات نقدية تشغيلية مدفوعة + مستحقات قابلة للدفع) وبهذا التفصيل نستطيع القول أن الأرباح أوما يصطلح عليه بالدخل بها شقان شق نقدي والمتمثل في التدفقات النقدية التشغيلية وشق غير نقدي والمتمثل في المستحقات ؛

- **التدفقات النقدية التشغيلية ( Operating Cash Flows )** : التدفق النقدي التشغيلي مقياس لمقدار النقد الذي تحققه العمليات التجارية العادية للشركة، ويشير التدفق النقدي التشغيلي إلى ما إذا كانت الشركة قادرة على توليد تدفقات نقدية إيجابية كافية للحفاظ على عملياتها وتنميتها[11] ؛

- **المستحقات (Accruals )** : وهي عبارة عن الإيرادات غير النقدية القابلة للتحصيل والتكاليف غير النقدية القابلة للدفع في المحاسبة المبنية على أساس الإستحقاق،والتي تنشأ نتيجة الفاصل الزمني بين الإعتراف المحاسبي

---

9 – موقع أنفيستوبيديا على الرابط " https://www.investopedia.com/terms/c/creative-accounting.asp "

10 – الجزولي أحمد محمد أبوبكر " **دراسة لاستخدام معدلات تحميل التكاليف لقياس تكلفة وأرباح الخدمات المصرفية**" رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة كردفان السودان ، 2015 ، ص 65.

11 – موقع أنفيستوبيديا على الرابط " https://www.investopedia.com/terms/c/ operatingcashflow.asp "

للأحداث والتدفقات النقدية المصاحبة لها، وتنقسم إلى قسمين مستحقات غير إختيارية (Non-Discretionary Accruals ) ومستحقات إختيارية (Discretionary Accruals ) ؛

- **المستحقات غير إختيارية (Non-Discretionary Accruals ):** وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الإعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة خلال دورة محاسبية ؛

- **المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals ):** وهي مستحقات تكون نتيجة عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون ، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدروها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية ، وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

بناءا مما سبق نستطيع أن نضع تشريح للربح ومعرفة تفصيل مكوناته بالضبط وفي أي جزء منه تتم ممارسة إدارة الارباح وفق أساس الإستحقاق المحاسبي هذا ما يوضحه الشكل رقم (1- 2 ).

**الشكل (1-2) : مكونات الربح والجزء المستخدم منه في إدارة الأرباح**

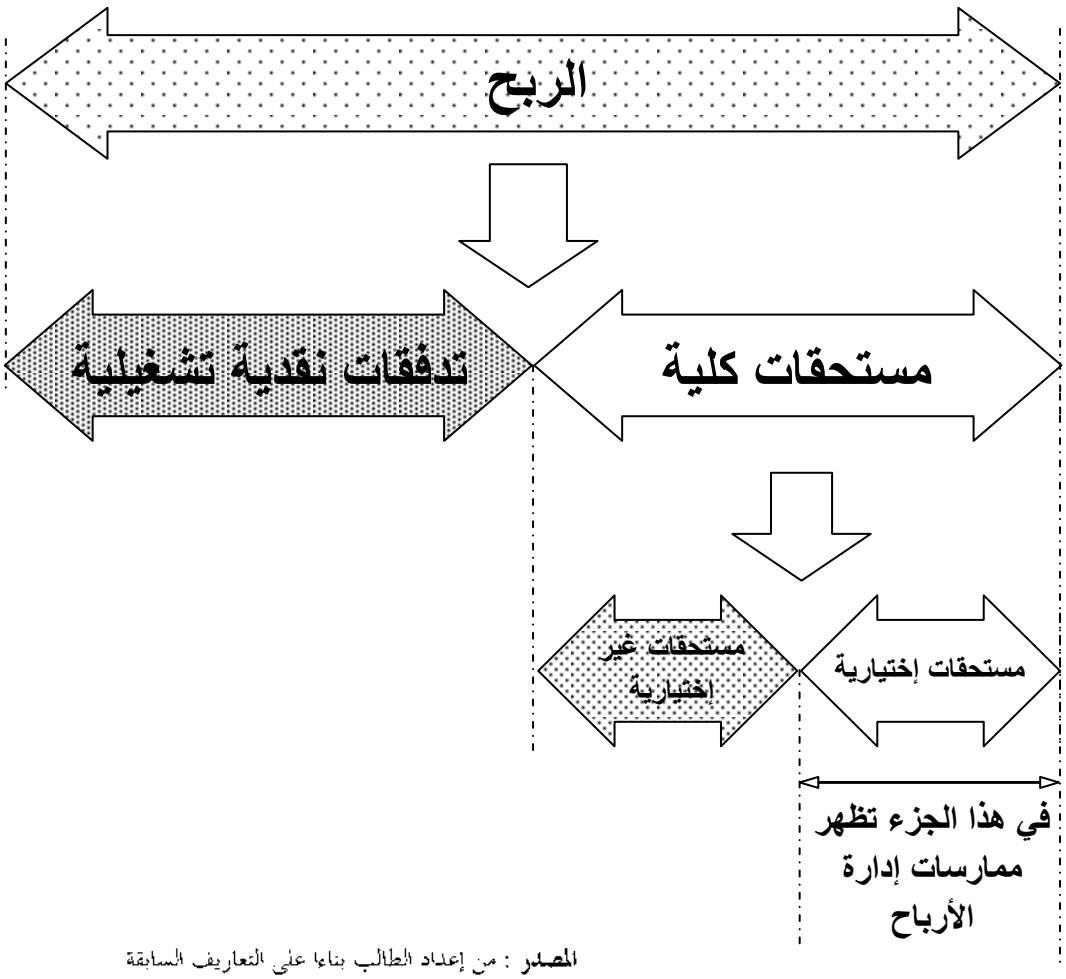


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على التعاريف السابقة

## المطلب الثاني : دوافع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح

بعد التطرق لمفهوم وطبيعة إدارة الأرباح في المطلب الأول، سنتطرق في المطلب الثاني هذا إلى أهم الدوافع التي تؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح والأساليب التي تمارس بها إدارة الأرباح وهذا من أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق العديد من الأطراف .

### الفرع الأول : دوافع ممارسات إدارة الأرباح

يوجد العديد من الدوافع التي تؤدي بالإدارة لممارسة إدارة الارباح، كل حسب هدفه فمنهم من يريد أن يرفع أرباحه ومنهم من يريد أن يخفضها ومنهم من يريد أن يجعلها مستقرة بعد تذبذبات حصلت لها وهكذا، للتوضيح أكثر إليكم أهم الدوافع التي تؤدي بالشركات لإدارة أرباحها.

**أولاً– الدوافع التعاقدية** : أساس نظرية الوكالة مبني على أن الشركة عبارة عن مجموعة من التعاقدات المتداخلة فيما بينها، وتنشأ هذه العقود نتيجة تضارب المصالح بين الإدارة والملاك والتي تأتي من أجل التقليل من تكلفة التضاربات في المصالح بين الطرفين فالمالك يدفع من أجل مراقبة سلوكات الإدارة المتمثلة في التدقيق الخارجي والتكاليف التي تدفعها الإدارة للتقليل من التضارب في المصالح وبين هذه وتلك تنشأ دوافع إدارة الأرباح نتيجة التعاقدات الحاصلة بين الإدارة والمالك فكل طرف يحاول التقليل من هذه التكاليف فتلجأ الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح، خاصة إذا كانت علاوات المسيرين تعاقدية ومرتبطة بنتائج الشركة ففي هذه يكثر السلوك الإنتهازي للتلاعب بنتائج الشركة بالتالي التحريف في القوائم والتقارير المالية.

**ثانياً – دوافع أسواق المال** : إن لأرباح الشركات دور كبير في تحديد قيمة الشركة والتي على أساسها تحدد قيمة أسهمها في الأسواق المالية، من أجل الرفع من قيمتها السوقية فإن الشركات تقوم بإدارة أرباحها محاولة الحفاظ على مستوى مرتفع من الأرباح بالتالي الحفاظ على القيمة السوقية مرتفعة والتأثير على المستثمرين والدائنين في إتخاذ قراراتهم، لهذا السبب تجد أن أغلب الشركات المدرجة في الأسواق المالية تقوم بإدارة أرباحها وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت ذلك، لذا فإن من أبرز الدوافع التي تؤدي بالشركات لممارسة أرباحها هي دخولها إلى أسواق المال.

**ثالثاً – دوافع ضريبية** : تعتبر الضريبة من بين الأعباء التي دأبت الشركات على محاولة تخفيضها قدر الإمكان، خاصة الضريبة على الأرباح التي تأخذ الأرباح الظاهرة في القوائم المالية أساسا لها، مما يدفع الإدارة إلى محاولة إيجاد الطرق للتقليل من عبئها بشتى الوسائل كإختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي تخفض من الأرباح الخاضعة وبالتالي تخفيض الضريبة، لتكون الضريبة دافع قوي من أجل إدارة الشركات لأرباحها.

**رابعاً – دوافع إخفاء الضعف** : قد يؤدي ببعض الشركات التي تعاني من أداء ضعيف إلى إخفاء ضعفها عن طريق ممارسة إدارة الأرباح لتحسين صورة قوائمها بالتالي تحسين صورتها خاصة أمام البنوك إذا كانت تريد طلب قروض من أجل تحسين وضعها، بالتالي يعتبر هذا الدافع من بين الدوافع الكبيرة لإدارة الأرباح .

**خامساً – دوافع قانونية وسياسية** : وتظهر تأثيرات ذلك عند قيام الدولة بإصدار قوانين ترغم الشركات على إدارة أرباحها هذا ما إختبره (Haw & al 2005، ) عندما تطرق لقانون جديد أصدرته هيئة الأوراق المالية الصينية حيث إشترط القانون على الشركات التي تريد أن تطرح حقوق أسهم ( Stock Right Offers ) في السوق المالي أن لا تقل نسبة العائد على الملكية ( Return on Equity ) عن 10% للسنوات الثلاثة التي تسبق هذا الطرح، وقد وجد الباحثون بأنه على الرغم من الظروف الإقتصادية المتدنية في تلك الفترة إلا أن نسبة الشركات التي حققت النسبة تضاعفت بثلاثة مرات عن الفترة التي سبقت صدور هذا القانون[12]، إضافة إلى التدخلات في الشركات التي تحقق عائدات كبيرة خاصة الكبرى منها بالتدخل في شؤونها بمطالبتها بإعادة النظر في سياساتها الداخلية أوسن بعض القوانين ومزيدا من الضرائب من أجل إمتصاص أكبر قدر ممكن من أرباحها عن طريق ذلك ،مما تدفعها إلى محاولة إعتماد وإتباع طرق وسياسات من أجل تخفيض أورفع أرباحها بالتالي تفادي هذه التدخلات وغض الطرف عليها، لتكون التدخلات الحكومية من بين الدوافع التي تؤدي بالشركات لإدارة أرباحها.

## الفرع الثاني : أساليب ممارسات إدارة الأرباح

بإعتبار أن ممارسات إدارة الأرباح هي سلوكات غير أخلاقية فإن أساليبها وطرقها تتعدد حسب الغايات والأهداف المسطرة للوصول إليها، بالرغم من أن أغلبهم يستخدمون المرونة الكبيرة للمبادئ المحاسبية والتي تبعد عليهم الشكوك وبإعتمادها على مبادئ قانونية وشرعية إلا إن الإدارة تستغل هذه المبادئ لإدارة أرباحها، وبناءا على ذلك يتحدد الأسلوب المتبع في ذلك، ومن تلك الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح نذكر التالي:

- **إدارة المستحقات (إستخدام أساس الإستحقاق)** : يقصد بإدارة المستحقات تغيير إحتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف المستحقة، مثل تغيير العمر الإفتراضي للأصول أوإحتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصاريف التي تظهر في فترة مالية معينة[13]. بإعتبار أن المستحقات أساسها تقديرات وأحكام شخصية والتي من الصعب التدقيق فيها والتحقق منها حتى وقوعها الفعلي وتحققها النهائي، فإنها أصبحت من بين المداخل الأساسية وأكثر الاساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، لتحقيق مستويات معينة من الربح أوالخسارة ؛

- **التلاعب بالسياسات المحاسبية** : السياسات المحاسبية هي مجموع الإجراءات والطرق التي تتبناها الإدارة من أجل إصدار معلومات مالية صحيحة وذات مصداقية وكذلك تعتبر المنظم الأساس لحركة المعلومات المحاسبية داخل الشركة، من بين مميزات السياسات المحاسبية أنها متعددة وتعددها جاء من أجل ملاءمة الجميع بحيث أن لك الإختيار في تبني السياسة التي تريدها لكن بشرط أن تتسم بالثبات، فلقد جاء في المعايير الدولية أنه لك الحرية في

12 – معن نعمان الصرصور : "إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي"، دار حليس الزمان، عمّان، الأردن، 2014 . ص37 .

13 – كهينة شاوشي، "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006 ، ص 96.

إختيار السياسة المحاسبية التي تريد لكن يجب أن تكون ثابتة التطبيق،لأن عدم الثبات على سياسة معينة والقفز من طريقة لأخرى له تأثير حالي وتراكمي على القوائم المالية بالتالي يؤثر على المركز المالي للشركة، لذلك تجد بعض المسيرين يتلاعبون بالسياسات المحاسبية بتغيير بعضها من أجل إدارة أرباحهم، كتغيير طرق المخزون أوطرق الإهتلاك كذلك التلاعب بتحديد القيمة العادلة للتثبيتات، والتلاعب كذلك بعمليات إعادة التقييم ؛

- **التلاعب في التقديرات المحاسبية** : بتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أوالأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي، وعادة ما تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أوإكتساب المزيد من الخبرة أوالحصول على معلومات إضافية، ومن الأمثلة على ذلك، الديون المعدومة، العمر الإنتاجي لإندثار الموجودات، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والضمانات، وغيرها[14] ؛

- **التلاعب في الصفقات الحقيقية** : وتكون عن طريق إتخاذ بعض المديرين لبعض القرارات والإجراءات التي من شأنها تخفيض أوزيادة المصاريف والنفقات خاصة الإختيارية منها مثل مصاريف البحث والتطوير والرفع من التدفقات النقدية عن طريق طرح بعض العروض أوالخصومات المبالغ فيها على المنتوج من أجل زيادة المبيعات بالتالي التأثير على الأرباح، فبالرغم من كون هذه المعاملات حقيقية ولا تنتهك المبادئ المحاسبية إلا أن لها تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية خاصة فيما تعلق بالأرباح، هذه التأثيرات لها عواقب وخيمة على الشركات في المدى المتوسط والطويل إن لم نقل في المدى القصير ؛

- **التلاعب بتوقيت الإعتراف بالإيرادات والنفقات**: لقد أشار المعيار الدولي " IAS 1 " عرض الكشوفات المالية، إلى إهمية وجود إختلاف جوهري في نتيجة أعمال الشركة كنتيجة لتأثير حركة المعاملات المالية ليوم واحد أويومين[15]، وبناءا على مبدأ مقابلة النفقات والإيرادات وهوالإعتراف بالنفقات والإيرادات المحققة من خلالها في نفس الفترة التي حدثت فيها، فإن بعض الشركات تقوم بتأخير الإعتراف بالنفقات أوتقديمه عن وقت حدوثه مما يجعل هناك خلل في صحة أرقام الأرباح المصرح بها التي تحسب على أساس مقابلة النفقات مع الإيرادات لذلك تعتبر هذه الطريقة من بين الأساليب المستخدمة من طرف الشركات لإدارة أرباحها .

مما سبق نستطيع القول أن الإدارة تستغل عموما المرونة التي تتسم بها الممارسات المحاسبية لا سيما فيما يخص الخيارات المحاسبية المتاحة، التي تعطي القدرة على إستخدام أساليب إحتيالية وتضليلية البعض منها يدخل في إطار المبادئ المحاسبية والبعض الآخر خارج تماما ولا يمت بصلة لمبادئ المحاسبة الحقيقية بحيث يكون خارج الإطار المفاهيمي والقانوني للمحاسبة

14 – عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، **"إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها"**، دار غيداء ، عمان، الأردن ، 2015 ،ص 70.

15 – المرجع نفسه، ص 69.

والشكل رقم (1-3) يوضح علاقة المرونة المحاسبية مع صدق وصحة صورة المعلومات المالية، بحيث نجد من الشكل أنه كلما قلت المرونة المحاسبية كلما كانت صورة المعلومات المالية صحيحة وصادقة وفي هذه الحالة تخدم مستخدميها، هذا كله من أجل إدارة الشركات لأرباحها، وكل له دوافعه من وراء ذلك .

**الشكل (1-3) : التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية**

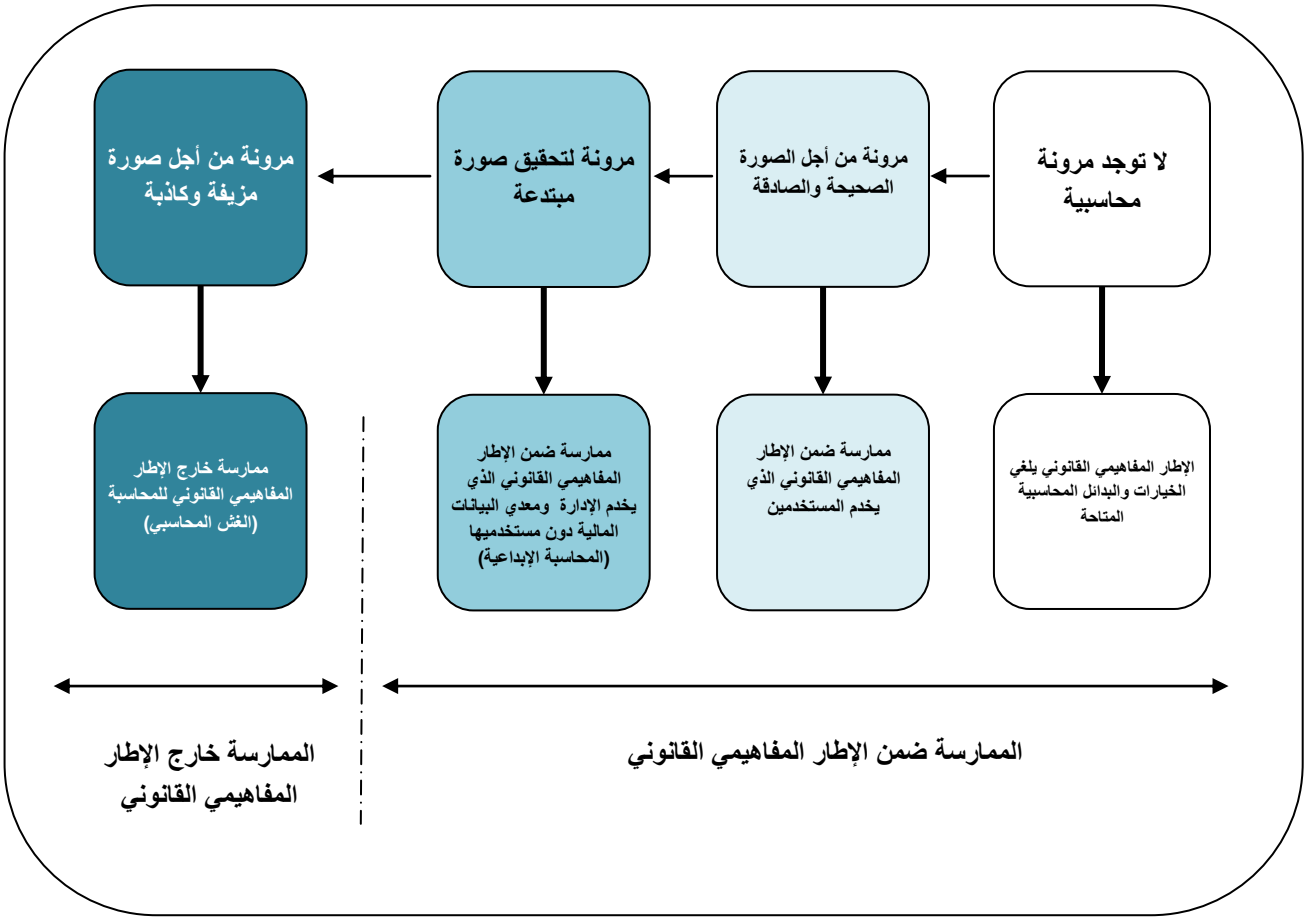


**المصدر** :أمينة فداوي "**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 ، ص 117 (بتصرف).

من الشكل نستنتج العلاقة الطردية الناشئة بين المرونة وظهور ممارسات التلاعب المحاسبي بحيث كلما زادت المرونة المحاسبية ضمن الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة،كلما إتجهنا نحوممارسات المحاسبة الإبداعية تلبية لأغراض الإدارة ومعدي البيانات المالية دون مستخدميها، وكلما قلت المرونة المحاسبية كلما كانت صورة البيانات المالية صحيحة وصادقة خدمة

لأغراض مستخدميها، أما ممارسة غش المعلومات المالية فإنها تمارس خارج الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة سواء بتواجد المرونة أوفي غيابها16.

## الفرع الثالث : ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

لم يشر النظام المحاسبي المالي (SCF) لموضوع إدارة الأرباح لا من بعيد ولا من قريب ولكن اللافت للنظر أنه يتسم بمرونة كبيرة مقارنة مع ما كان عليه النظام القديم المخطط الوطني المحاسبي (PCN) هذا راجع لكونه مستمد من المعايير الدولية والتي جعلته يأتي بالعديد من التغييرات والممارسات المحاسبية الجديدة التي لم تكن من قبل ، حيث أصبحت تشكل محاسبة الإلتزام أوالتعاهد، أوما يسمى بالمحاسبة على أساس الإستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة (رقم 2) من المرسوم التنفيذي(8-156) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون ( 07 -11) وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي المالي بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، والإعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، ومن بين هذه الحالات التي نختصرها في النقاط التالية17:

- **تقييم الأصول طويلة الأجل**: يتم الإعتماد في القياس وفق النظام المحاسبي المالي، بالإستناد إلى التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الإنجاز والقيمة النفعية ؛
- **طرق الإهتلاك**: يتم إحتساب أقساط الإهتلاك وفق إما الإهتلاك الخطي، على أساس وحدات الإنتاج، الإهتلاك المتناقص أوالإهتلاك المتزايد ؛
- **طرق تقييم المخزونات**: تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، أما عند خروجها من المخازن بإستخدام طريقة الداخل أولا الصادر (FIFO) أولا أوالتكلفة الوسطية المرجحة ؛
- **تكاليف الإقتراض**: تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية مرتبطة بها، أوتدمج في تكلفة بناء أوإنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من سنة مالية)، طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المرخص بها ؛
- **التقديرات الشخصية**: نجد أن النظام المحاسبي المالي فتح المجال للعديد من لتقديرات الشخصية للإدارة والتي تفتح المجال أمامها للتلاعب بالأرباح وتوجيهها بما يحقق مصالح الإدارة والتي نذكر منها: تقدير العمر الإفتراضي للتثبيتات، تقدير القيمة المتبقية، تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم.

16 – أمينة فداوي "**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 ، ص 117 (بتصرف).

17 – محمد زرقون وعبد النور شنين "**دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006 – 2014 )**" – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03 – 2017 – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – ص 14.

## المطلب الثالث : طرق كشف ونماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

أصبحت ظاهرة إدارة الأرباح من بين الظواهر التي تستقطب الكثير من الباحثين في الآونة الأخير خاصة فيما يتعلق بطرق إكتشافها، وقد ساهم في تلك الأبحاث إكتشاف العلاقة بين أساس الإستحقاق وإدارة الأرباح، حيث أن الربح عبارة عن جزئين جزء تستطيع التحكم فيه وهوالمستحقات وجزء لا تستطيع التحكم فيه وهوالتدفقات لذا، والجزء المتحكم فيه هوالذي أصبح مدخلا من مداخل إدارة الأرباح ومن بين أنجع المداخل لذا توجهت أنظار الباحثين إلى المستحقات الكلية وطرق حسابها وتقسيماتها والتي أصبحت من بين أنجع الطرق لإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

### الفرع الأول : طرق كشف إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق والتلاعب بالمعلومات المالية عن طريق إدارة الأرباح، اتجهت أنظار الباحثين نحوقائمة التدفقات النقدية علهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات، واعتمدت في ذلك على مفهوم المستحقات" Accruals". وتعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط[18]. لذلك إعتمدت أغلب طرق إكتشاف إدارة الأرباح على حساب المستحقات الكلية بالإعتماد على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بأساس الإستحقاق، ضف إلى ذلك بعض الطرق الأخرى التي إعتمدت على التحليل المحاسبي، مما سبق نستطيع إيجاز طرق كشف ممارسات إدارة الأرباح فيما يلي :

1. **طرق إستخدام المستحقات** : تعتبر من بين الطرق الأكثر إنتشارا بين الباحثين ونستطيع تمييز طريقتين هامتين تستخدمان المستحقات أساسا لقياس ممارسات إدارة الأرباح، إما عن طريق دراسة بند واحد منفرد ودراسة التغير الحاصل به وتسمى هذه الطريقة بالإستحقاق المفرد، أوعن طريق إستخدام المستحقات الإختيارية والتي تتعتبر الأكثر إستخداما، فمبدأ هذه الطريقة مبني على حرية المسيرين في التحكم بجزء من المستحقات حيث مما سبق قلنا أن المستحقات الكلية متكونة من المستحقات غير الإختيارية والمستحقات الإختيارية هذه الأخير هي التي تستطيع الإدارة التحكم بها عن طريق حرية الإختيار بين السياسات المحاسبية وإعتمادهم على بعض التقديرات والأحكام الشخصية والتي لها إرتباط وثيق بينها وبين المستحقات الإختيارية التي أصبحت كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح والعديد من النماذج لتقدير المستحقات الإختيارية ؛
2. **طرق التحليل المحاسبي** : تنطلق هذه الطرق من الفهم الجيد لحسابات الشركة المراد الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بها، حيث يقول ( Mohanram 2003 ) إن فهم حسابات الشركة أمر هام في محاولة الكشف عن

18 – أمينة فداوي " نحو مقاصلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 5 جزء 3 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ص 124.

إحتمال قيام إدارة الشركة بإدارة الأرباح، وفيما يلي الخطوات الخاصة بتنفيذ التحليل المحاسبي للكشف عن إدارة الأرباح[19] :

أ- التعرف على السياسات المحاسبية للشركة والقطاع الذي تنتمي إليه ؛

ب- تقييم المرونة المحاسبية للشركة ؛

ت- تقييم إستراتيجية الشركة المحاسبية ؛

ث- تقييم إفصاحات الشركة ؛

ج- تحديد الخطوات أوالمؤشرات التي تدل على وجود شيء سلبي ( تعتبر أهم خطوة) ؛

ح- إبطال التحريفات المحاسبية عن طريق قلب تأثيرات الخيارات المحاسبية المشكوك فيها.

**الفرع الثاني : نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح**

يعتمد الكثير من الباحثين في قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة، وبما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لحساب المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد وقياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية، أما أعقدها فهوالذي يفصل بينهما، ويمكن استعراض ابرز هذه النماذج كما يلي [20]:

1 **نموذج هيلي ( Healy 1985 )** : أجرى (Healy ) إختباراته على إدارة الأرباح عن طريق مقارنة متوسط المستحقات الكلية المعدلة بواسطة إجمالي الأصول للسنة السابقة لعملية القياس، وتختلف دراسة Healy عن بقية الدراسات في أنها تتنبأ بحدوث إدارة الأرباح بشكل نظامي في كل فترة. وتحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية وفيما يلي عرض لهذا النموذج[21]:

$$NDA_{t+1} = 1/n \sum_{i=t-1}^{t} TA_{i/A_{i-1}}$$

بحيث:

19 - عبد المجيد الطيب الفار "**إدارة الأرباح**"، دار حليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 56.

20 - فداوي أمينة " **نحو مقاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح** " ( مرجع سابق ) ص 126.

21 - عبد المجيد الطيب الفار ، مرجع سابق ، ص 61 .

NDA t+1 : المستحقات الغير اختيارية للفترة المدروسة .

t+1 : الفترة المدروسة .

t : سنوات فترة التقدير .

n : مجموع سنوات فترة التقدير .

$TA_i$: المستحقات الكلية للسنة( i) .

$A_{i-1}$: مجموع الأصول لبداية الفترة (i-1 ) .

واجه هذا النموذج عدة إنتقادت كونه يعتبر المستحقات غير الإختيارية ثابتة عبر الزمن ولا تتغير بتغير الظروف الإقتصادية للشركة، وهذا منافي للمنطق العلمي.

2 **نموذج ديشووسلوان ( 1999 Dechow & Sloan)** : بني هذا النموذج على إعتبار أن التغير في المستحقات غير الإختيارية هونفسه لكل الشركات من نفس القطاع، ويقدر النموذج المستحقات غير الإختيارية وفق المعادلة التالية:

$$NDA_{t+1}=y_1+y_2\ Median_I\ (TA_{t+1}/A_{t-1})$$

بحيث:

$NDA_{t+1}$ : المستحقات الغير اختيارية للسنة (t+1)

$Median_I\ (TA_{t+1}/A_{t-1})$ : القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي أصول بداية الفترة لكل الشركات التابعة لنفس قطاع النشاط I ؛

$y_1$،$y_2$ : تمثل معالم يتم تقديرها وفق طريقة المربعات الصغرى خلال انطلاقا من المعادلة الآتية:

$$TA_t / A_{t-1} = y_1+y_2\ Median\ I\ (TA_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

بحيث:

$TA_t$ : المستحقات الكلية للسنة ( t ) ؛

$A_{t-1}$ : مجموع الأصول للسنة ( t-1 ) ؛

$\varepsilon_t$ : باقي الانحدار المرتبط بالمستحقات الاختيارية ؛

هذا النموذج كذلك لم يسلم من الإنتقاد كونه يقول بثبات المستحقات غير الإختيارية بالنسبة للشركات التي تنتمي لنفس النشاط أوالقطاع، مما يؤديه إلى به إلى عدم الدقة في تأكيد التلاعبات من عدمها من خلال إدارة الإستحقاق بالرغم من وجودها.

3 **نموذج جونز ( Jones 1991 )** : طرح هذا النموذج للتخفيف من حدة الفرضية التي جاءت بها النماذج السابقة والتي مفادها أن المستحقات غير الإختيارية تعتبر ثابتة، حيث جاء هذا النموذج بفرض متغيرين هما الأصول الصافية التي تمثل الملكية الكلية للشركة والمتغير الثاني هورقم الأعمال أوالإيرادات، حيث أن إدخال هذين المتغيرين يجعلنا نأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تحصل للمستحقات الكلية المرتبطة بالتطور الإقتصادي للشركة، وبالتالي فإن نموذج "Jonse 1991 " يكون كما يلي :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta_1 (1/ A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$NDA_{i,t}$ : المستحقات الغير اختيارية للشركة **(i)** في السنة **(t)** .

$A_{i,t-1}$ : مجموع الأصول للشركة **(i)** في السنة **(t-1)** .

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم الأعمال للشركة **(i)** بين السنة **(t)** والسنة **(t-1)** .

$PPE_{i,t}$ ، : القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة **(i)** في السنة **(t)** .

$\beta_1$ ، $\beta_2$ ، $\beta_3$ : معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقا من المعادلة التالية :

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta_1 (1/ A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة **(i)** في السنة **(t)** .

هذا النموذج لم يخلوبدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفه" Jones" نفسه[22].

4 **نموذج جونزالمعدل ( Jones Modifed 1995 )** : لتفادي القصور الذي ظهر في النموذج السابق جونز (Jones 1991) قام ( Dechow & al ،1995 ) بتعديله مستخدمين في ذلك المستحقات الإختيارية لقياس إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الإعتبار التغير الحاصل في حساب الزبائن. لقد أعتبر هذا النموذج أحد من بين أقوى النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث وجد الباحث (Subramamyam ،1996) أن

22 – فداوي أمينة " نحو مقاصلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح " ( مرجع سابق ) ص 130.

المستحقات الإختيارية تعتبر لدى المسعرين في الأسواق المالية أقل موثوقية من المستحقات غير الإختيارية بحيث أنها أكثر عرضة للتلاعبات من طرف المسيرين وبالتالي نستطيع القول أنها مقياس جيد لممارسات إدارة الأرباح وعليه فإن نموذج جونز المعدل يقدم كما يلي :

$$NDA_{i,t}/ A_{i,t-1} = \beta_1 (1/ A_{i,t-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{it})/ A_{i,t-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

بحيث :

$NDA_{i,t}$ : المستحقات غير الاختيارية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

$A_{i,t-1}$ : إجمالي أصول الشركة ( i ) خلال الفترة ( t - 1 ).

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في رقم أعمال الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t - 1 ).

$\Delta REC_{i,t}$ : التغير في الحقوق على زبائن الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t - 1 ).

$PPE_{i,t}$ : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : معاملات الانحدار.

وحسب النموذج فإنه علينا المرور على أربع مراحل للوصول لقياس المستحقات الإختيارية التي من خلالها نقرر ما مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح وهي كالتالي :

- **أولا** : قياس المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها عن طريق العلاقة بينها وبين الدخل الصافي والتدفق النقدي التشغيلي ويسمى منهج التدفقات النقدية أوعن طريق حسابها بالإستعانة بقائمة الميزانية العامة ويسمى بمنهج الميزانية العامة؛
- **ثانيا** : تقديرمعالم النموذج إعتمادا على معادلة الإنحدار المتعدد الخاص به من أجل تقدير المستحقات غير الإختيارية من خلالها؛
- **ثالثا** : تحديد المستحقات غير الإختيارية لكل شركة من شركات العينة المدروسة وخلال كل سنة؛
- **رابعا** : إنطلاقا من كون مجموع المستحقات غير الإختيارية والمستحقات الإختيارية يساوي المستحقات الكلية ، نستطيع حساب المستحقات الإختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية بالتالي نقرر ما مدى ممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح.

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هواعتباره أن كل تغير في رقم الأعمال على الحساب هونتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقدا، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج جونز (Jones 1991) سيطرح هنا أيضا، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية، كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائما، فهذا التعديل لا يتكيف إلا والفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغير في حساب الزبائن في نفس السياق[23].

5 **نموذج كوثاري (Leone & Wasley،Kothari ، 2005 )** : وسمي كذلك بنموذج المستحقات الإختيارية المعدلة بالأداء نظرا لكونه يربط المستحقات بأداء الشركة، أدخل عنصر جديد للمعادلة وهوالعائد على الأصول (Revenu On Actifs - ROA) بحيث يقولوا أصحاب النموذج أن العائد على الأصول له تأثير على قياس المستحقات، لذلك فقد أضافوا قيمة العائد على الأصول (ROA) إلى معادلة الإنحدار للنماذج السابقة فأصبحت كما يلي :

$$NDA_{i،t}/ A_{i،t-1} = \beta_1 (1/ Ai،t-1) + \beta_2 [(\Delta REV_{i،t} - \Delta REC_{i،t})/ A_{i،t-1}] + \beta_3 (PPE_{i،t}/ A_{i،t-1}) + \beta_3 ROA_{i،t} + \varepsilon_{i،t}$$

حيث :

ROAi,t : معدل العائد على أصول الشركة ( i ) خلال الفترة (t).

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح نظرا لكونه نسخة مطورة للنموذجين السابقين، بحيث أدخل عليها عنصر جديد وهوالعائد على الأصول والذي له إرتباط قوي جدا بينه وبين المستحقات لذلك يعتبر هذا النموذج من بين أنجع وأدق النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

23 – أمينة قداوي " نحو مقاصلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح " ( مرجع سابق ) ص 131.

## المبحث الثاني: الأدبيات والدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية

سنتناول في هذا المبحث الأدبيات والدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية من خلال عرض أهم الدراسات السابقة التي قامت بقياس ودراسة ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح سواءًا في البيئة الجزائرية أوالدولية بحيث تناولت العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح من عدة جونب وسوف نتطرق إلى أهم المحطات التي مرت بها كل دراسة وأهميتها ونتائجها والتي سوف نضعها ونتخذها كنبراس يضيئ لنا الطريق التي سوف نسلكها في دراستنا هذه ويوضح لنا أهم المحطات التي يجب أن نمر عليها وهذا من أجل تأصيل جيد لها بحيث قسمنا هذا الفصل إلى دراسات سابقة باللغة العربية ودراسات سابقة باللغة الأجنبية وكذلك تطرقنا فيه إلى موقع دراستنا من تلكم الدراسات .

### المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

سنعرض في هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة باللغة العربية وسنركز على الدراسات التي تم القيام بها في البيئة الجزائرية والعربية خاصة تلك التي قامت بقياس إدارة الأرباح.

**1-** دراسة (**بوسنة حمزة 2018**) : الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر[24].

هدفت هذه الدارسة إلى محاولة الكشف عن جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، لمعرفة العوامل المؤثرة فيها ، ولقد حصرت الدراسة العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في: (خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق ،عوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة). من خلال ذلك تم فحص جودة الأرباح المحاسبية عن طريق حساب القيمة المطلقة ، للمستحقات الاختيارية المقاسة بتطبيق نموذج (Kothari et al. 2005) ونماذج البيانات الطولية.

لتتوصل الدارسة إلى أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم، تعتبر من العوامل التي ترفع من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، كما توصلت الدارسة إلى أن عدد إجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل التي تخفض من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، من جهة أخرى لم تتوصل الدارسة إلى وجود أي تأثير معنوي لباقي متغيرات الدارسة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

24 – بوسنة حمزة : " **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**". رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

**2-** دراسة (**محمد زرقون وعبد النور شنين 2017**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03 جامعة قاصدي مرباح ورقلة [25].

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين ( 2006-2014 ). حيث توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذوفروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيت التشريعات الحكومية، والتركيبة البشرية والثقافية للمجتمع.

**3-** دراسة (**محمد جاسم محمد 2016**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في – مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع عشر ، العدد (1) جامعة الكوفة العراق [26]

لقد ذهبت هذه الدراسة إلى بيان أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج (Kothari et al. 2005) على قيمة الشركة، بحيث إنطلقت بعد طرح الإشكالية من وضع فرضيتين للتحقق من صحتهما، الأولى أنه لا توجد علاقة إرتباط بين مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج (Kothari et al. 2005) وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، والثانية مفادها أنه لا توجد علاقة أثر بين مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج (Kothari et al. 2005) وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، ويهمنا في هذه الدراسة أكثر شيء النموذج الذي إستعمله في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

حيث إستطاعت الدراسة الوصول إلى أنه لا توجد علاقة إرتباط ولا علاقة أثر بين مكونات إدارة الأرباح وفق نموذج Kothari et al. 2005 وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة. بحيث أوصى صاحب الدراسة إلى أن على المهتمين بالجوانب المالية وتقييم الإستثمارات أخذ بعين الإعتبار هذه العلاقة وتضمين هذه النماذج متغيرات أخرى مثل مقسوم الأرباح والعوائد الأخرى ذات الجانب المالي.

---

25- محمد زرقون و عبد النور شنين – **دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006 – 2014 )** – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03 – 2017 – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – ص 11-26.

26- محمد جاسم محمد : " **أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة – تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009 ولغاية 2013 )**" مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد الرابع عشر ، العدد (1) جامعة الكوفة العراق 2017، ص 386- 416.

**4-** دراسة (**شاوشي كهينة 2016**) : الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر[27].

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، ولتحقيق ذلك واختبار فروض الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2006-2013)، بالاعتماد على نموذج (Kothari et al.،2005 ) لقياس المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، حيث أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة أن اعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية محل الدراسة أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهوما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات.

بناءً على نتائج الدراسة واختبار فروضها تم الانتهاء إلى وضع إقتراحات تضمن فعالية أكثر للنظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يعتمد على جانبين أساسيين:

**الأول** يتمحور حول التعديلات الضرورية على النظام المحاسبي المالي من حيث التعديل والتحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي وضرورة مواكبته لتطورات المعايير المحاسبية الدولية، إلغاء المعالجات البديلة، والحد من استخدام التقدير الحكمي.

أما **الثاني** فيرتكز على توفير مجموعة من الدعائم الأساسية لإنفاذ النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في توفير آليات الحوكمة الجيدة في الشركات الجزائرية، وجودة إجراءات المراجعة الخارجية، وأخيرا تفعيل دور المنظمات والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر.

**5-** دراسة ( **بلال كيموش 2014**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الباحث العدد 14-2014 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة [28]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل، من خلال اختبار مدى معنوية العلاقة بين هذه البنود، والمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح. ومن أجل ذلك تم تصميم نموذج للانحدار الخطي المتعدد، استنادا للبيانات المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، للفترة بين 2005 و2009.

---

27 - كهينة شاوشي "**إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006 .

28 - بلال كيموش ، **دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح – حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 – 2009)**، مجلة الباحث العدد 14-2014 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 41 – 54 .

وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة الأرباح، في حين تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والحقوق والنواتج غير النقدية من جهة أخرى. كما تشير إلى أن مخصصات الدورة تعتبر الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، في حين تُستَخدَم الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما باقي البنود فحسب نتائج الدراسة فإنها لا تُستَخدَم في إدارة الأرباح.

**6-** دراسة (**فداوي أمينة 2013**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في العدد 04 من مجلة التنظيم والعمل جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر[29].

ذهبت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على ممارسات ادارة الارباح ، والإحاطة بدوافعها وأساليبها ومحاول قياس مدى ممارستها من طرف الشركات المساهمة المسجلة في بورصة الجزائر. بحيث ترى الدراسة أنه يمكن للممارسة والتمكن من المبادئ والممارسات والطرق المحاسبية من إكتساب خبرة تؤدي بالمحاسب إلى التلاعب بها وعرض أرقام الأرباح التي تريدها الإدارة والذي في أغلب الأحيان لا يمكن كشفه إلا عند إنهيار المنشأة ، وتعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ودون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية وعند تسليط الضوء أكثر نجد أن الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءًا لمثل تلك الممارسات لأنه لابد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة ، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر ادارة الارباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ المحاسبية للتلاعب بالحسابات وتقديم انطباع مظلل عن أرباح الشركة ومخاطرها .
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر بممارسة ادارة الارباح خلال الفترة 2007 – 2009.

29 - أمينة فداوي " **قياس ممارسات إدارة الارباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر**" العدد 04 من مجلة التنظيم والعمل جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر 2013 ص 8 - 24.

**7-** دراسة ( **بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد القتلاوي 2012**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الإدارة والإقتصاد عدد ثلاث وتسعون جامعة المستنصرية العراق **30**.

هدفت الدراسة إلى بيان اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث تلجأ بعض الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال التدخل في عمليات القياس والافصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المقرر عنها مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة. وقد تم استعمال نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات ادارة الارباح ، فضلا عن استعمال مؤشرات لقياس مستوى تطبيق الحوكمة في أثنين وأربعين شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ، وتسعة عشر شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن كافة قطاعات العمل الاقتصادية للفترة الممتدة بين 2006 و2009 .

وقد بينت الدراسة إلى أنه هناك تاثير لأليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الارباح وعليه فقد أوصت الباحثتان بضرورة اصدار القوانين والتشريعات ذات الصلة بالحوكمة ، فضلا عن اصدار دليل قواعد ملزمة بتطبيقها في الشركات العراقية لما لها من اثر في تخفيض ممارسات ادارة الارباح اوالحد منها.

**8-** دراسة ( **مجيد عبد الحسين هاتف المريابي، علاء عبد الحسين صالح الساعدي، إلهام جعفر حميد الشاوي 2015** )

الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الرابع ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 31.

هدفت هذه الدارسة إلى محاولة معرفة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وعوائد أسهم الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومحاولة الكشف على مدى وجود هذه الظاهرة لدى الشركات الصناعية الاماراتية وعلاقتها بعوائد أسهم هذه الشركات وذلك من منطلق أن المحاسبين يمكنهم أن يغيروا أرقام البيانات المالية من خلال ممارسات إدارة الارباح بحيث تم تطبيق نموذج جونز المعدل لاحتساب المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية باستخدام البيانات المالية لعينة مكونه من ( **14** ) شركة صناعية إماراتية ولفترة 9 سنوات من 2006- 2014 ، ومن خلال اجراء التحليل المقطعي للسلاسل - الزمنية لكشف العلاقة بين ممارسات ادارة الارباح وعوائد الأسهم، فقد توصلت الدارسة الى عدة نتائج :

- أن الشركات قد مارست ادارة الارباح في السنوات 2006، 2010، 2011 ولم تكن هناك ممارسات في السنوات الأخرى؛

30 - بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد القتلاوي " **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها** "مجلة الإدارة والإقتصاد ،عدد ثلاث وتسعون، جامعة المستنصرية ، العراق 2012 ص 26-56.

31- مجيد عبد الحسين هاتف المريابي، علاء عبد الحسين صالح الساعدي، إلهام جعفر حميد الشاوي : " **إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة** "مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الرابع ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2015 ، ص 11-31 .

- أن أعلى السنوات في ممارسة ادارة الارباح كانت عام 2006 ؛
- وجود علاقة سلبية غير داله احصائيا" بين ادارة الارباح وعوائد الاسهم للشركات الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة، قد تعود الى عدم ممارسة الشركات الصناعية الإماراتية لأسلوب ادارة الارباح بالمجمل.

وقد تم تقديم بعض المقترحات في نهاية الدارسة والتي من شأنها ان تساعد إدارات الشركات الصناعية الاماراتية والمستثمرون في سوق الأوراق المالية نذكر منها :

- أهمية تحقيق أعلى درجات لكفاءة السوق المالية وزيادة فاعلية إجراءات كشف ومنع ممارسات إدارة الارباح من قبل الشركات المساهمة الصناعية؛
- زيادة الدور الذي يلعبه م ا رجعي الحسابات – خاصة الخارجيون منهم في كشف ممارسات إدارة الارباح من قبل محاسبي الشركات الصناعية المساهمة؛
- على إدارات الشركات الصناعية المساهمة أن تأخذ دورها الفاعل في كشف ممارسات إدارة الأرباح قدر الإمكان وعدم الإكتفاء بما يقدمه المحاسبون من أرقام وبيانات مالية.

## المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنعرض في هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حيث نجد أن الدراسات الأجنبية في موضوعنا هذا كثيرة جدا نتيجة للبيئة الإقتصادية التي تعتبر بيئة خصبة جدا للقيام بممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة عوامل مختلفة.

**1-** دراسة **( 2015 Shiguang Ma & Fei Guo )** : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الإقتصاد الصيني : ترجمة ودراسات ، 48 ( 5 )، جامعة وولونقونق – أستراليا [32] .

حسب الدراسة أن الشركات الصينية تتميز بملكية متعددة وتركيز ملكية مرتفع لهذا ستتطرق هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الملكية في سلوكيات إدارة الأرباح للشركات المحلية المدرجة في الصين ، حيث أشارت النتائج إلى أن ممارسات إدارة الأرباح يتم تحديدها من خلال دوافع مختلف أنواع الملكية وعلى وجه الخصوص عندما تكون الهيئة الحكومية هي المالك الأكبر تكون هذه الشركات أقل إحتمالا للقيام بممارسات إدارة الأرباح على الرغم من إرتباط نسبة ملكية الدولة بشكل إيجابي مع إدارة الأرباح ، كذلك إن الملكية القابلة للتداول والملكية الخاصة المركزة بشكل خاص تقلل من ممارسات إدارة الأرباح في حين أن تركيز الملكية الكلي يعزز ممارسات إدارة الأرباح.

32 - Fei Guo & Shiguang Ma " **Ownership Characteristics and Earnings Management in China**" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48، Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 – 395.

**2-** دراسة(**2012 Sarra Elleuch Hamza**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة محاسبة – رقابة – تدقيق 1/2012 ، (الجزء 18) – الجمعية الفرنكوفونية للمحاسبة - فرنسا [33] .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية إلى إدارة أرباحها ودراسة الممارسات المختلفة المستخدمة لهذا الغرض، بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات، خلصت الدراسة إلى أن الشركات غير المدرجة تدير أرباحها من أجل تدنية الضرائب، أما الشركات المدرجة تدير أرباحها من أجل تجنب الخسائر وصقل أرباحها. البنوك التي تعتبر الممول الرئيسي للإقتصاد التونسي، تبحث لعرض نتائج في القمة، للقيام بذلك في تلجأ ليس فقط إلى التلاعب بالمستحقات بل تذهب إلى التلاعبات الحقيقية، ضف إلى ذلك أن فروع الشركات المتعددة الجنسيات الأقل لجوء إلى هذه الممارسات.

**3-** دراسة ( **2010 Subhrendu Rath & Lan Sun** ) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المجلة العالمية للمالية والمحاسبة - العدد 1 - المجلد رقم **1**، زانت وورد براس – أستراليا [34].

تقول هذه الدراسة أن موضوع إدارة الأرباح تطرقت له الكثير من الدراسات في مجال المحاسبة المالية وقد وثقت هذه الدراسات أساليب مختلفة في الكشف عن سلوكيات إدارة الأرباح، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لإستعراض مختلف الطرق المستخدمة في الكشف وقياس ممارسات إدارة الأرباح وعن طريق النقد أي بتقييم نقاط القوة والضعف في هذه الطرق والأساليب، فبالرغم من أن نهج وتوجه جل الدراسات إلى الأعتماد على مبدأ الإستحقاق فقد سجل هذا المنهج العديد من أوجه القصور حيث سوف نسلط الضوء على أوجه القصور وعرض بعض الأساليب البديلة التي توفرت على تحسينات في تقدير الإستحقاقات.

حيث خلصت الدراسة إلى أنه هناك العديد من الأساليب للكشف عن إدارة الأرباح نذكر منها " الخيارات المحاسبية، العمليات الحقيقية، المستحقات الكلية ، المستحقات الإختيارية ، المستحقات المحددة وكذلك توزيع الأرباح وضبط المدخل" ، من ناحية أخرى ذهبت الدراسة إلى أنه علينا التركيز على تحسين معالجة تقديرات المستحقات الإختيارية وهذا لمحدودية فكرة تقدير المستحقات الإختيارية.

---

33 - Sarra Elleuch Hamza، " **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens** "، Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18)، p. 39-65..

34 - Lan Sun & Subhrendu Rath "**Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods** " Global Review of Accounting and Finance - Volume 1، Number 1 – Zant World Press - Australia 2010 pp. 121 – 135.

**4-** دراسة ( **José Ignacio Jarne & Susana Callao 2010** ) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المحاسبة في أوروبا، العدد 7 المجلد رقم 2، جمعية المحاسبة الأوروبية – بروكسل بلجيكا [35] .

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS ) على إدارة الأرباح، وكان ذلك بمحاولة فحص ما إذا كان إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الإتحاد الأوروبي قد أدى إلى الزيادة أوالتقليل من الممارسات المحاسبية الإختيارية من خلال مقارنة المستحقات الإختيارية في الفترات السابقة للتغيير أي قبل المعايير وبعده مباشرة، كذلك محاولة معرفة سيمات الشركات والعوامل المفسرة للنتائج قبل وبعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS )، لأجل ذلك إتخذت الدراسة عينة من الشركات غير المالية المدرجة في إحدى عشرة سوقا من أسواق الأسهم الأوروبية حيث أفرزت الدراسة على نتائج مهمة جدا هو أن ممارسات إدارة الأرباح قد زادت وتكثفت بعد إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS ) في أوروبا حيث زادت المستحقات الإختيارية في الفترة التي أعقبت التنفيذ ، والذي أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح هووجود مساحة للتلاعب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS ) مقارنة بالمعايير السابقة أوالمحلية.

**5-** دراسة ( **Akinobu Shuto & Nobuyuki Teshima 2008** ): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المحاسبة وأبحاث الأعمال، العدد 19 المجلد رقم 2، جامعات نيويورك بالتعاون مع الجمعية الدولية للمحاسبة – الولايات المتحدة الأمريكية [36].

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة التي تربط ملكية الإدارة والسلوك الإنتهازي المتعلق بإدارة الأرباح ، حيث تقول الدراسة أن هناك تأثيرات متضاربة للملكية الإدارية وحوافز المديرين تذكر من بينها تأثير محاذاة الحافز ويقصد به هوإلتقاء الحوافز وتضاربها لدى المديرين المالكين حيث تجده لديه حافز مرتبط بوظيفة التسيير وحافز آخر مرتبط بملكيته لأسهم في الشركة ، إضافة إلى ذلك وجود تأثير آخر هوالتحصين الإداري والمقصود به هوتحصين الشركة من الإستيلاء العدائي عليها ، وبناءا على هذين التأثيرين قام الباحثان ببناء نموذج يوضح التأثيران حيث يخلص النموذج إلى أنه عندما تكون نسبة ملكية الإدارة إما مرتفعة أومنخفضة سوف تنخفض ممارسات إدارة الأرباح ، في حين أنه في حالة كون نسبة ملكية الإدارة متوسطة من أسهم الشركة فإن إحتمال ممارسة إدارة الأرباح يكون بنسبة عالية إذا كانت إحتمالية الفصل الإداري للمدير بناء على الأداء العالي للشركة كذلك الحوافز والمكافأت المرتبطة بالمناصب الإدارية العليا ، فقد تمت الدراسة على عينة من الشركات اليابانية لتجد أنه هناك علاقة وطيدة غير رسمية بين ملكية الإدارة والمستحقات الإختيارية بما يتفق مع النموذج الذي وضعته الدراسة.دراسة .

---

[35] - Susana Callao & José Ignacio Jarne " **Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union?** " Accounting in Europe - Volume 7، Issue 2 – European Accounting Association- Brussels – BELGIUM - 2010 pp. 159 – 189.

[36] - Nobuyuki Teshima & Akinobu Shuto – " **Managerial ownership and earnings management : Theory and empirical evidence from Japan** " – Journal of International Financial Management and Accounting– Volume 19 Issue 2 – New York University – Maastricht - Netherlands - 2008 – pp 107-132.

**6-** دراسة (**Walid Ben Amar،Franck Missonier-Piera 2007**): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة (محاسبة – رقابة – تدقيق) 1/2007 ، (الجزء 13) – الجمعية الفرنكوفونية للمحاسبة – فرنسا 37.

جاءت هذه الدراسة لتحليل وفحص الممارسات التي يقوم بها مسيري الشركات محل عمليات الإستحواذ في السياق أوالبيئة السويسرية، وشملت هذه الدراسة عينة من 50 شركة سويسرية مستهدفة للإستحواذ عليها بين سنة 1990 وسنة 2002، التحليل التجريبي أظهر نتائج ذات دلالة على ممارسة مسيري هذه الشركات لإدارة الأرباح المحاسبية وكان ذلك بقياس مستوى المستحقات الإختيارية للسنة التي تسبق عملية الإستحواذ، حيث قام مسيري الشركات بتدنية أرباحها المحاسبية خلال السنة التي تسبق الإعلان عن العملية.

**7-** دراسة ( **Ann Vanstraelen & Steven J.Maijoor 2006**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المحاسبة وأبحاث الأعمال، العدد 36 المجلد رقم 1، جامعة ماسترخت – ماسترخت- هولندا 38.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة الأرباح في البيئة الأوروبية إنطلاقا من ثلاثة عوامل مؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح وهي بيئة التدقيق في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ونوعية شركات التدقيق وجودة عملها إضافة إلى تواجد الإتحاد الأوروبي في أسواق رؤوس الأموال الدولية، حيث تقول الدراسة أن بيئات التدقيق لدول الإتحاد مختلفة بشكل كبير خاصة فيما يخص قواعد الإستقلالية ومسؤولية مدققي الحسابات والذي يؤدي إلى إختلاف القيود التي تفرضها بيئات التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، ومع ذلك إذا إستثنينا العامل الأول فإن العاملين الأخيرين وهما جودة شركة التدقيق ( مثل Big Four ) وأسواق رؤوس المال الدولية بحيث إعتمدت الدراسة على بيانات الشركات المدرجة لثلاث دول تابعة للإتحاد الأوروبي هي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة للفترة 1992-2000 حيث توصلت الدراسة إلى أن بيئة التدقيق الأكثر صرامة تقلل من ممارسات إدارة الأرباح بغض النظر عن نوعية شركة التدقيق ولا يوجد دليل على وجود تأثير لجودة مراجعة شركة ( Big Four ) الدولية في أوروبا ، إضافة إلى أن الإعتماد على الأسواق الدولية لرأس المال لا يحد من ممارسات إدارة الأرباح .

لذلك فقد ذهب أعضاء الإتحاد الأوروبي إلى مناقشة تنسيق عمليات التدقيق فيما بينها بحيث أنه من أجل كشف ممارسات إدارة الأرباح لا يقتصر الأمر على أهمية توحيد التقارير المالية فقط بل توحيد معايير وآليات النفاذ على النحوالمطبق في بيئات التدقيق المحلية وجودة شركات التدقيق.

---

37 - Franck Missonier-Piera، Walid Ben Amar **« La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse »**، Comptabilité - Contrôle - Audit 2007/1 (Tome 13)، p. 137-155.

2 - Steven J.Maijoor & Ann Vanstraelen – " **Earnings management within Europe : the effects of ;e;ber stqte qudit environment،audit firm quality and international capital markets** " – Journal of Accounting and Business Research - Volume 36 Issue 1 – Maastricht University – Maastricht - Netherlands - 2006 – pp 33-52.

**8-** دراسة ( **Charles E.Wasley & Andrew J.Leone & S.P Kothari 2005**) : الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة المحاسبة والإقتصاديات، العدد 39 المجلد رقم 1 ، Elsever BV بالتعاون مع جامعة بنسلفانيا – هولندا 39.

تقول الدراسة أن الأبحاث السابقة تظهر أن نماذج المستحقات الإختيارية الموجودة أوالتقليدية عند تطبيقها تتجاهل الأداء خاصة إذا طبقت على الشركات ذات الأداء غير العادي، مع ذلك تستخدم الأبحاث هذه النماذج بشكل متكرر، ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم دراسة مواصفات الإختبارات وقوتها إستنادا إلى المستحقات الإختيارية المطابقة للأداء، وإجراء مقارنات مع الإختبارات التي تستخدم المستحقات الإختيارية التقليدية على غرار نموذج "جونز 1991" ونموذج "جونز المعدل 1995"، حيث خلصت الدراسة إلى أن للأداء دور كبير في تحديد المستحقات الإختيارية خاصة عن طريق مؤشر العائد على الأصول. ولقد أشارت النتائج إلى أن المستحقات الإختيارية المطابقة للأداء تعزز من موثوقية الإستدلال بها في الأبحاث المتعلقة بقياس ممارسات إدارة الأرباح.

## المطلب الثالث : موقع دراستنا من بين الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المدونة أعلاه فإننا نعتقد بأن دراستنا هذه لها موقع خاص ومتميز عن تلك الدراسات في الجوانب التالية :

- حسب علمنا وبعد الإطلاع على العديد من البحوث والدراسات الجزائرية ولقلتها أنه لا يوجد من بينها من قام بدراسة عينة تنتمي لنفس القطاع والتي يكون لها تجانس كبير بينها إضافة إلى المنافسة المتولدة من وحدة النشاط فقد قمنا في دراستنا هذه بتسليط الضوء على ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في مجموعة شركات تنتمي إلى قطاع واحد وهوقطاع الإتصالات بالجزائر والذي يعتبر من بين أهم القطاعات في الإقتصاد الجزائري ؛
- إختيارنا لقطاع الإتصالات نظرا لوجود حركية إقتصادية كبيرة في هذا القطاع والتنافسية الكبيرة المتولدة بداخله إضافة إلى التجانس الذي يجب أن يكون في بنود القوائم المالية لشركات هذا القطاع بحكم كونهم لديهم نفس طبيعة النشاط ونفس العمليات المحاسبية ؛
- كذلك من بين الشركات التي شملتها الدراسة وجود شركتين أجنبيتين في البيئة الجزائرية والتي لم يسبق أن قام أحد الباحثين بالبحث في موضوع إدارة الأرباح في شركات أجنبية ناشطة في الجزائرية ؛

[1] - S.P Kothari & Andrew J.Leone & Charles E.Wasley " **Perforance matched discretionary accrual measures** " Journal of Accounting and Economics – Volume 39 Issue 1 – ELSEVIER BV – Netherlands - 2005 – Pages 163-197.

- إدخال في الدراسة التطبيقية قوائم مالية محولة إلى النظام المحاسبي المالي للسنة التي سبقت بداية تطبيق هذا النظام الجديد وهي سنة 2009 وهي مستمدة من ما جاء به النظام الجديد بحيث يجب إظهار أرقام السنوات السابقة في القوائم المالية للسنوات الحالية ؛

- فترة الدراسة التي إمتدت إلى ثمان سنوات من سنة (2009 إلى 2016 ) بالرغم من ذهاب جل الدراسات إلى الإكتفاء بثلاثة أوأربعة سنوات وهذا من أجل تأكيد النتائج ومحاولة إعطاء الدراسة سعة كبيرة خاصة لكون الشركات محل الدراسة في سنواتها الأولى لتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

## خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بإدارة الأرباح حيث تمكنا من إعطاء تعريف شامل لها حيث أن إدارة الأرباح عبارة عن ممارسات غير أخلاقية حيث تستغل الإدارة بإنتهازية المرونة التي تتسم بها السياسات المحاسبية من أجل إدارة أرباحها مدعومة بدوافع تارة تكون شخصية وتارة تنظيمة وسياسية وتارة أخرى دوافع ضريبية ، وهكذا تعدد الدوافع والهدف واحد هوممارسة إدارة الأرباح ، والتي أصبحت وبشهادة الجميع تؤرق الدول قبل المنظمات لما فيها من ضرر على الإقتصادات والمنظمات على حد سواء ، وما فضيحة إنرون ببعيد والفضائح المالية التي سببتها نتيجة تهور وإنتهازية مسيريها وقيامهم بتحريف وتزوير قوائمهم المالية بممارسة إدارة الأرباح بكل أنواعها.

كما تطرقنا للعديد من الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح وكان لها الدور الكبير في توضيح الرؤية وتبيان الطريق التي يجب أن نسلكها في موضوعنا هذا بإعتبار أن موضوع إدارة الأرباح حديث نوعا ما حسب تلك الدراسات خاصة في الجزائر والدول العربية مقارنة بالدول الأجنبية حيث بدأ يلقى إهتمام واضحا وهذا راجع لكونه موضوع من بين أهم المواضيع التي ما فتأت الدراسات المحاسبية المعاصرة التطرق له في كل أسقاع العالم وفي مختلف البيئات المحاسبية والإقتصادية، من هذا المنطلق أردنا من خلال دراستنا هذه أن ننضم إلى الصف.

إن الخطر الكبير لظاهرة إدارة الأرباح أدى بنا الخوض في دراستنا هذه والتي ستكون على عينة من أربعة شركات كبرى بقطاع الإتصالات بالجزائر من أجل الغوص فيما مدى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح، وإستكمال ما جاءت به الدراسات السابقة حول هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية.

# الفصل الثاني :

## الدراسة التطبيقية لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر خلال الفترة (2009-2016)

## تمهيد :

سنتناول في هذا المبحث الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله قياس ممارسات إدارة الأرباح لشركات قطاع الإتصالات بالجزائر على ضوء النظام المحاسبي المالي وبناءا على أحد نماذج قياس إدارة الأرباح التي تناولناها في الفصل الأول، المتمثل في نموذج " Kothari & al. 2005 " ، لقد فضلنا هذا النموذج بالرغم من أن معظم الدراسات إعتمدت على نموذج (Jones،1991 ) أوعلى نموذج (Jones المعدل ،1995 ) ، وهذا راجع لإعتباره أحدث وأدق نماذج قياس إدارة الأرباح ونسخة مطورة للنموذجين السابقين، هذا النموذج سيمكننا من الإجابة على الإشكالية الأساسية وربط الفرضيات بالنتائج ومقارنتها وهذا من خلال المبحثين التاليين :

**المبحث الأول** : الطريقة والأدوات

**المبحث الثاني** : عرض النتائج ومناقشتها

## المبحث الأول : الطريقة والأدوات

يهدف هذا المبحث الى إبراز طريقة وخطوات قياس ممارسات إدارة الأرباح وكيفية تطبيق البرنامج الإحصائي " SPSS" لتقدير المستحقات غير الإختيارية حسب النموذج المطبق وهو"Kothari & al.، 2005 " وبالتالي حساب المستحقات الإختيارية والتي من خلالها يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح هذا كله بالإعتماد على القوائم المالية لشركات قطاع الإتصالات الكبرى بالجزائر.

### المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتمثل في كل شركات قطاع الإتصالات بالجزائر والذي يعتبر من أهم القطاعات في الإقتصاد الجزائري وهذا للفترة الممتدة بين 2009 و2016 وأخذنا منه كعينة الشركات الأربعة الكبرى للإتصالات وهي " إتصالات الجزائر وموبيليس وأوراسكوم تلكوم ( جيزي) وأوريدوالجزائر " وهذا نظرا لتوافر فيها كل الشروط المطلوبة وهي كالتالي :

- تنتمي إلى نفس القطاع والذي هوقطاع الإتصالات وتقدم نفس الخدمات ؛
- تتوافر لها كل البيانات المتعلقة بفترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالنموذج المستعمل في الدراسة ؛
- كلها تطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ بداية تطبيقه سنة 2010 ؛
- كلها لديها بيانات لسنة 2009 محولة إلى النظام المحاسبي المالي وهي السنة التي تسبق سنة التطبيق الفعلي للنظام ؛

### المطلب الثاني : الطريقة والإجراءات المتبعة

تعتبر المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) من أبرع الطرق والمداخل التي اعتمدت عليها أغلب النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح بحيث يعتبران النموذجين (Jones،1991 ) و(Jones،1995 ) المعدل، من بين أهم النماذج وأن معظم الدراسات التي تطرقت لممارسات إدارة الأرباح استخدمت أحد هذين النموذجين وكذلك هناك نموذج آخر لا يقل أهمية على النموذجين الأولين فهونسخة مطورة لهما، إنه نموذج (Kothari & al.،2005 ) هذا النموذج عبارة عن نموذج (Jones،1995 ) المعدل مصحَّحًا بمعدل العائد على الأصول (ROA) ،هذا الأخير يعتبر من أحدث وأدق النماذج في تقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح لذلك إخترنا الإعتماد في دراستنا على نموذج (Kothari & al.،2005 ) لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر، ويكون ذلك بحساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير إختيارية ثم حساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلتين (1) و(2) :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it} \quad (01)$$

$$DACit = TACit – NDACit \quad (02)$$

حيـــث :

NDACit : المستحقات غير الاختيارية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

DACit : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة ( t ).

TACit : المستحقات الكلية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة ( i ) خلال الفترة ( t - 1 ).

ΔREVit : التغير في رقم أعمال الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t - 1 ).

ΔRECit : التغير في الحقوق على زبائن الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t - 1 ).

PPEit : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

ROAit : معدل العائد على أصول الشركة ( i ) خلال الفترة(t ).

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

$\beta_0$ : المعامل الثابت لمعادلة الإنحدار

$\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، $\beta_4$ : معاملات الانحدار.

وإنطلاقا من النموذج أعلاه فإن قياس ممارسات إدارة الأرباح يكون وفق الخطوات التالية :

1. حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛
2. تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛
3. حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ، ويُعبَّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة رقم (2) الموضحة أعلاه.
4. تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح، وتكون المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر للحكم على ذلك.

**الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛**

إن المستحقات الكلية تمثل ذلك الجزء غير النقدي الذي يدخل في تكوين الأرباح المحاسبية إضافة إلى أرباح على شكل تدفقات نقدية والتي تعتبر أكثر جودة من المستحقات التي تنشأ من التباين الحاصل بين الإعتراف بالحدث الإقتصادي والتدفق النقدي التابع له بحيث تعبر عن المصاريف التي لا زالت لم تدفع والإيرادات التي لم تحصل بعد نضف إلى ذلك النواتج والمصاريف غير النقدية ، مما سبق نستطيع القول أن المستحقات الكلية تنتج عن الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية أي أن :

**المستحقات الكلية = النتيجة الصافية – التدفقات النقدية التشغيلية**

كذلك :

**المستحقات الكلية = المستحقات غير الإختيارية + المستحقات الإختيارية**

إذا نستطيع القول أن **النتيجة الصافية = المستحقات الكلية + التدفقات النقدية التشغيلية**

$$REit = CFit + TACit \qquad (03)$$

إستنادا إلى المقاربة الناشئة بين جدول تدفقات الخزينة وحسابات النتائج نستخلص مايلي :

**النتيجة الصافية = القدرة على التمويل الذاتي + ( نواتج غير النقدية – مخصصات الدورة )**

أي أن :

$$REi,t = CAFi,t + (PRCi,t - DOTi,t) \qquad (04)$$

$$REi,t = CAFi,t - \Delta BFRexp + (\Delta BFRexp + PRCi,t - DOTi,t) \qquad (05)$$

$$REi,t = CFi,t + (\Delta BFRexp + PRCi,t - DOTi,t) \qquad (06)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد أن :

**المستحقات الكلية = التغير في إحتياج رأس المال العامل التشغيلي + النواتج غير النقدية – مخصصات الدورة**

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \qquad (07)$$

حيث :

**REit** : النتيجة الصافية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**CFit** : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**CAFit** : القدرة على التمويل الذاتي للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**PRCit** : النواتج غير النقدية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**DOTit** : مخصصات الدورة للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**ΔBFRexp** : التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t - 1 ).

انطلاقا من المعادلة رقم (07)، والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة ولكل شركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp ) ثم التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين كل سنتين ( t ) و( t - 1 ) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة وكل شركة على حدى لنحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية .

**الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non–Discretionary Accruals) ؛**

تتكون المستحقات الكلية أوتنقسم إلى نوعين من المستحقات:

1- **مستحقات غير إختيارية** : وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الإعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة.

2- **مستحقات إختيارية** : وهي مستحقات تتكون من عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون ، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية ، وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

بعد حساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج السابق الموضح في المعادلة (01) وهي : $\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، $\beta_4$ ؛ بحيث يتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركات العينة وكل سنوات فترة الدراسة (2009-2016) وإدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة وبالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويضها في المعادلة رقم (8) التي تكتب على الشكل التالي:

$$NDAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} \quad (08)$$

حيـــث :

NDACit : المستحقات غير الاختيارية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة ( i ) خلال الفترة ( t – 1 ).

ΔREVit : التغير في رقم أعمال الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t – 1 ).

ΔRECit : التغير في الحقوق على زبائن الشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t – 1 ).

PPEit : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

ROAit : معدل العائد على أصول الشركة ( i ) خلال الفترة(t ) ويحسب كما يلي[ الربح الصافي / متوسط ( أصول أول الفترة +أصول آخر الفترة) ].

$\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، $\beta_4$ : معاملات الانحدار.

**الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals ) ؛**

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الإختيارية نستطيع حساب المستحقات الإختيارية وذلك من خلال المعادلة رقم (02) :

$$DACit = TACit – NDACit \quad (02)$$

بتعويضهما حسب كل شركة ولكل سنة لنحصل مباشرة على المستحقات الإختيارية والتي تعتبر كمؤشر لقياس ما مدى ممارسة كل شركة من العينة لإدارة الأرباح.

**الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.**

بعد الحصول على قيم المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) لكل شركة ولكل سنة بأخذها كمؤشر للحكم على ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح ويتأتى ذلك بحساب المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح ، بالتالي نكون قد حصلنا على النتيجة النهائية ونكون قد قسنا ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر .

## المطلب الثالث : قياس ممارسات إدارة الأرباح

سنتطرق في هذا المطلب لقياس ممارسات إدارة الأرباح لشركات العينة المأخوذة من قطاع الإتصالات بالجزائر، وهذا يتأتى بحساب قيم المستحقات الإختيارية من كل سنة لكل شركة بتطبيق الخطوات السابقة الذكر في المبحث الأول من هذا الفصل وبعد الوصول والحصول على النتائج نقوم بإختبارفرضيات الدراسة وتقرير ما مدى ممارسة شركات قطاع الإتصالات بالجزائر لإدارة الأرباح.

إنطلاقا من مبدأ المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) في قياس ممارسات إدارة الأرباح وإعتمادا على نموذج (Kothari & al.2005)، وهوالأنسب والأحدث والأدق في تقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح ، والذي يمر عبر الخطوات التالية :

**الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛**

انطلاقا من المعادلة رقم (07):

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \qquad (07)$$

والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة ولكل شركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp) ثم التغير في احتياجات رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين كل سنتين ( t ) و( t – 1 ) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة وكل شركة على حدى بالتالي نحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية والتي جمعناها والنتيجة المحصل عليها في الملحق رقم (01).

حيث :

**TACit** : المستحقات الكلية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**PRCit** : النواتج غير النقدية للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**DOTit** : مخصصات الدورة للشركة ( i ) خلال الفترة ( t ).

**ΔBFRexp** : التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة ( i ) بين الفترتين ( t ) و( t – 1 ).

**الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛**

بعد أن قمنا بحساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية وكخطوة ثانية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج الموضح في المعادلة (01) وهي : $\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، $\beta_4$ ؛ بحيث نقوم بإستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركات العينة وكل سنوات فترة الدراسة (2009-2016) الموضحة في الملحق رقم ( 02 ) حيث تم إدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة والموضحة في الجدولين التاليين، الجدول رقم (2-1) يوضح مخرجات برنامج SPSS للمعالم المقدرة والجدول رقم (2-2) يوضح معالم معادلة الإنحدار الأربعة للنموذج :

**الجدول رقم (2-1)** : مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج .

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | ،078 | ،085 | | ،914 | ،369 |
| | 1/At،i | **-1،526E10** | 6،007E9 | -،459 | -2،541 | **،017** |
| | REV-REC | **،042** | ،127 | ،057 | ،327 | ،746 |
| | PPE | **-،022** | ،072 | -،056 | -،308 | ،761 |
| | ROA | **-،842** | ،348 | -،423 | -2،421 | **،022** |

a. Dependent Variable: TACC

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS إعتماد على الملحق رقم (02).

**الجدول رقم (2-2)** : معالم معادلة الإنحدار المقدرة للنموذج

| المعاملات | القيمة المقدرة |
|---|---|
| **β1** | - 15 260 000 000،00 |
| **β2** | 0،042 |
| **β3** | -0،022 |
| **β4** | -0،842 |

المصدر : من إعداد الطالب مأخوذا من الجدول (3-1)

بالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويض المعاملات في المعادلة رقم (8) لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$NDAC_{it}/ A_{it-1} = (-\ 15\ 260\ 000\ 000{,}00)\ (1/ A_{it-1}) + (\ 0.042\ )\ [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + (\ -0.022\ )\ (PPE_{it}/ A_{it-1}) + (\ -0.842\ )\ ROA_{it}$$

من خلال المعطيات الموجودة في الملحق رقم (02) وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل بالتفصيل على تقدير للمستحقات غير الإختيارية (NDAC) لكل شركة وكل سنة على حدى والموضحة في الملحق رقم (03).

**الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals ) ؛**

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الإختيارية الموضحين في الملحقين رقم (01) و(03) على التوالي نستطيع الآن حساب المستحقات الإختيارية وذلك بتعويض القيم في المعادلة رقم (02) حسب كل شركة ولكل سنة :

$$DACit = TACit - NDACit \qquad (02)$$

لنحصل مباشرة على المستحقات الإختيارية الموضحة في الملحق رقم (04) والتي سنقرر على أساسها ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.

**الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.**

تعتبر المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر لقياس ممارسة إدارة الأرباح ، بعد الحصول على قيم لكل شركة ولكل سنة بإستعمال الملحق رقم (04) ومن أجل تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح نقوم بحساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر من المتوسط نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح ، ولقد لخصنا كل ذلك في الملحق رقم (05) الموضح في الملاحق.

## المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

في هذا المبحث سوف نقوم بإختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها وتحليلها محاولة منا لحصر أهم دوافع القيام بهذه الممارسات غير الأخلاقية والتي من شأنها ضرب مصداقية القوائم المالية للشركات ظهورها بالشكل المضلل والذي تنجم عليه العديد من الأضرار للشركة قبل أي طرف آخر، إضافة إلى الضرر الذي سوف يلحق بالإقتصاد الوطني نتيجة لهذه التصرفات قمنا بتطبيق كل الخطوات وإتباعها خطوة خطوة لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة.

### المطلب الأول : إختبار الفرضيات

من خلال الملحق رقم (05) أعطينا فرضية عدم ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح أي الفرضية العدمية المتغير الإفتراضي (0) والفرضية البديلة المتمثلة في ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح المتغير الإفتراضي (1) فكانت نسب الممارسة وعدم الممارسة والتكرارات كما يلي :

**الجدول رقم (2-3)** : نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

| السنوات | نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح | | نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة |
| **2009** | 4 | 100% | 0 | 0% | 4 | 100% |
| **2010** | 1 | 25% | 3 | 75% | 4 | 100% |
| **2011** | 1 | 25% | 3 | 75% | 4 | 100% |
| **2012** | 0 | 0% | 4 | 100% | 4 | 100% |
| **2013** | 0 | 0% | 4 | 75% | 4 | 100% |
| **2014** | 0 | 0% | 4 | 100% | 4 | 100% |
| **2015** | 1 | 25% | 3 | 100% | 4 | 100% |
| **2016** | 0 | 0% | 4 | 75% | 4 | 100% |
| **المجموع** | 7 | | 25 | | 32 | |

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم (05)

نلاحظ من الجدول رقم (2-3) أن في سنة 2009 شركات العينة كلها قد مارست إدارة الأرباح أما السنوات الأخرى من سنة 2010 حتى سنة 2016 كان هناك إنعدام لممارسة لإدارة الأرباح لكل شركات العينة إلا في ثلاثة مواضع هم سنة 2010 و2011 بالنسبة لشركة " أوريدو" وسنة 2015 بالنسبة لشركة " موبيليس" بحيث يظهر تباين كبير في ممارسة إدارة الأرباح وهذا راجع ربما إلى حداثة تطبيق النظام المالي المحاسبي وما يتطلبه من مهارات جديدة في تطبيقه والتي كانت نوعا ما ناقصة في البداية إضافة إلى خصوصية البيئة الجزائرية والتي لا توجد فيها أي حوافز تؤدي بالمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم.

مما سبق نقول أن فرضية العدم هي الفرضية السائدة بنسبة 78.13 % أي 25 مشاهدة من 32 أما الفرضية البديلة فإنها تمثل ما نسبته 21.87 % أي 7 مشاهدات من 32 لذا تؤدي بنا هذه النتائج إلى القول أن فرضية العدم هي الثابتة والتي تقول أنه لا يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة وهي شركات الإتصالات الأربعة الكبرى لقطاع الإتصالات في الجزائر بالرغم من وجود بعض الممارسات العرضية والتي لا تأخذ بعين الإعتبار نظرا لعدم إنتظامها وتكرارها بشكل كبير بالنسبة للسنوات الأخرى أما ما حصل في سنة 2009 فهناك إحتمالين لذلك إما لكون هذا الوضع إستثنائي نظرا للمرحلة الإنتقالية التي تمربها هذه الشركات في تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) بحيث تعتبر هذه السنة هي السنة السابقة لبداية تطبيق النظام المالي المحاسبي والتي جاء القانون بإلزامية تحويل قوائمها المالية المعدة وفق النظام القديم إلى النظام الجديد هذا التحويل أدى إلى التأثير على القوائم المالية الجديدة والتي إعتمدناها في دراستنا هذه وأظهرت نتائج إيجابية فيما يخص قيمة المستحقات الإختيارية بالتالي إرتفاع مؤشر ممارسات إدارة الأرباح، أوالإحتمال الثاني كون هذه الشركات وفي هذه السنة بالفعل قد مارست إدارة أرباحها ولوأن هذا الوضع تعززه بعض الدرسات السابقة التي وصلت إلى كون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي( SCF ) قد حد من ممارسات إدارة الأرباح مما يعني أن إدارة الأرباح كانت تمارس من طرف الشركات الجزائرية قبل تطبيق النظام المالي المحاسبي ( SCF ).

للتأكد من فرضية قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح من عدمه أجرينا عليها إختبار ذوالحدين (BINOMIAL TEST) والذي يختبر إمكانية ظهور ظاهرة ما أوعدم ظهورها بإحتمال (نسبة معينة)، في حالتنا المدروسة أجرينا الإختبار لثلاثة حالات مختلفة ففي الحالة الأولى إفترضنا النسبة 50% أي أن الفرضيتين متساويتين في إحتمال الحدوث، وفي الحالة الثانية إحتمال قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح بما نسبته 75%، والحالة الثالثة كانت نسبة إحتـــمال حـــدوث 25% وبعد إختبار كل النسب كانت النتائج كما يلي :

**الجدول رقم (2–4)** : نتائج إختبار ذوالحدين ( BINOMIAL TEST ) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح

| | الفرضيات | عدد المشاهدات | نسبة الظهور | إحتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح | مستوى المعنوية Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| الحالة الأولى | ممارسة إدارة الأرباح | 7 | 0،22 | 0،5 | 0،0021 |
| | عدم ممارسة إدارة الأرباح | 25 | 0،78 | | |
| الحالة الثانية | ممارسة إدارة الأرباح | 7 | 0،22 | 0،75 | 0،0000 |
| | عدم ممارسة إدارة الأرباح | 25 | 0،78 | | |
| الحالة الثالثة | ممارسة إدارة الأرباح | 7 | 0،22 | 0،25 | 0،4324 |
| | عدم ممارسة إدارة الأرباح | 25 | 0،78 | | |

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (2-4) تظهر لنا نتائج إختبار ذوالحدين ( BINOMIAL TEST ) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح، وجود النتائج وجود فروق إحصائية بين النسبة المفترضة أونسبة إحتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة ونسب الظهور الفعلية في الحالة الأولى والثانية بحيث وجدنا أن مستوى المعنوية في كلتا الحالتين أقل من 0.05 ( 0.0021 و0.0000 على التوالي) وهوما يعني أن شركات عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 أما في الحالة الثالثة وجود مستوى دلالة مرتفع قدر بـــ 0.4324 أي أكبر من 0.05 والذي يؤدينا للقول أنه لا توجد فروق إحصائية بين نسبة إحتمال الظهور ونسبة الظهور الحقيقية فالأولى تساوي 25% والثانية تساوي 22% أي أن إحتمال حدوث ممارسات لإدارة الأرباح لا يتعدى الـــ 25% والذي يعد إحتمال ضعيف جدا بالتالي تعزيز الطرح الذي يقول أن شركات عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح.

## المطلب الثاني : عرض النتائج .

أفرزت لنا النتائج على أنه هناك تباين كبير بين عدم ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح وممارستها لها حيث وجدنا أغلب السنوات لم تمارس فيها إدارة الأرباح ، إلا في سنة واحدة وهي سنة 2009 كان الإستثناء حيث أظهرت النتائج أن كل شركات العينة قد مارست إدارة الأرباح وبصفة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة الدراسة والتي توضح لنا كذلك ثبوت فرضية العدم على أن شركات العينة لا تقوم بإدارة أرباحها، النتيجة التي جاءت متوافقة مع دراسة الأستاذين (الأستاذ الدكتور زرقون محمد والأستاذ عبد النور شنين (2017)) مفادها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين جاءت مناقضة لدراسة الأستاذة (شاوشي كهينة (2016)) والتي تقول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتماده، وهوما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

ربما جاءت هذه النتائج متناقضة نظرا لكون العينات ليست نفسها بالتالي يحدث تباين بين نتائج الدراسات ولكن بالمقابل علينا أن ننوه إلى أنه هناك توافق كبير بين كل الدراسات التي أجريت على الشركات النشطة في البيئة الجزائرية سواء الشركات الجزائرية أوالأجنبية بأنها لا تقوم بممارسة إدارة الأرباح إلا بعض الدراسات الشاذة التي تقول خلاف ذلك، مما يدحض نتائج هذه الدراسات وكل هذا راجع لطبيعة البيئة الجزائرية التي تعتبر فيها هذه الممارسات جديدة لا يفقهها الكثير من أهل الإختصاص ولا يعرفها فما بالك بمارسها، حتى ولوظهرت تكون عن غير قصد وهذا كله راجع لعدة أسباب أهمها:

- عدم وجود أي دوافع في البيئة الجزائرية تؤدي بالمحاسبين أوالمسيرين إلى إدارة أرباح الشركات؛
- كذلك نقص الوعي المحاسبي لدا المسيرين حيث تجد أغلب المسيرين، ليس كلهم بالطبع لا يفقهون العمل المحاسبي نتيجة لكون أغلبهم ليس ذووكفاءة في التسيير لأنهم بكل بساطة تقنيين وليسوا مسيرين حقيقيين؛
- عدم وجود سوق لرؤوس الأموال نشط وعدم فعالية البورصة الوحيدة في خلق حركة فعالة لرؤوس الأموال تجعل هناك مبررات لإدارة الأرباح.

بالإعتماد على الملحق رقم (05) قمنا بتشكيل أربعة أشكال بمقارنة بين القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية ومتوسطها الحسابي لكل شركة على حدى وهي على التوالي الشكل رقم (2-1) يمثل شركة إتصالات الجزائر ثم الشكل رقم (2-2) يمثل شركة موبيليس بعد ذلك الشكل (2-3) يمثل شركة أوراسكوم للإتصالات وفي الأخير الشكل رقم (2-4) يمثل شركة أوريدوالجزئر فيما يلي تفسير الأشكال كل على حدى :

**الشكل رقم (2-1)** : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة إتصالات الجزائر )

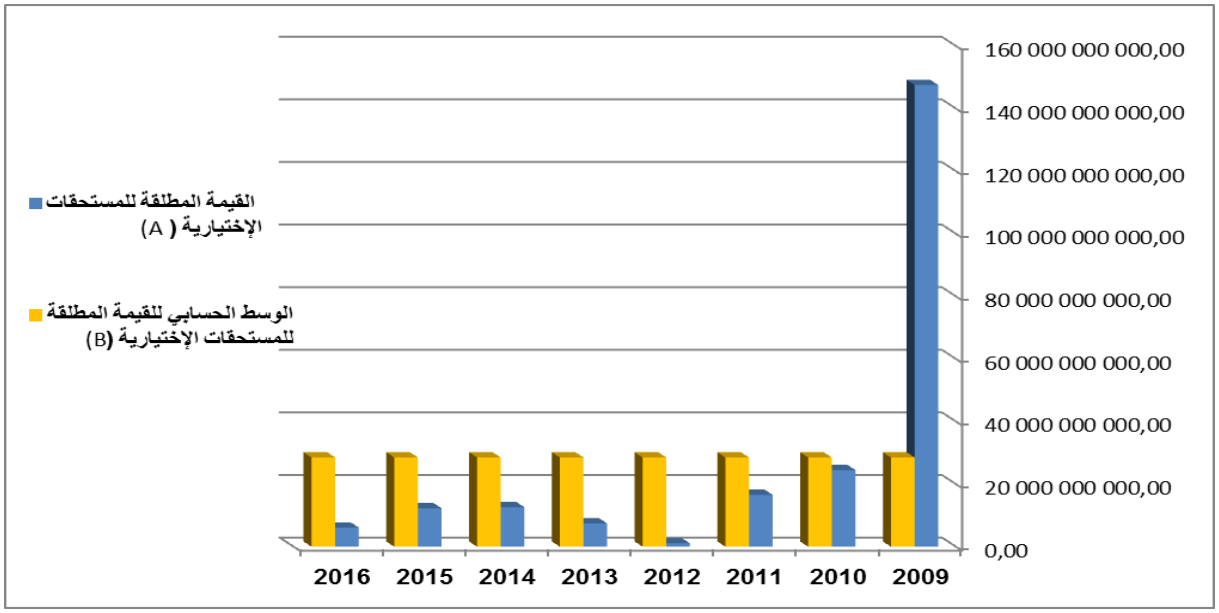


المصدر : من إعداد الطالب إعتماد على الملحق رقم (05)

من الشكل نلاحظ الفرق الكبير والجلي بين المستحقات الإختيارية ومتوسطها الحسابي لسنة 2009 والذي يدل دليلا قاطعا أن في هذه السنة إتصالات الجزائر قامت بممارسة إدارة الأرباح مقارنة بالسنوات المتبقية لفترة الدراسة والتي يأخذنا إلى القول أن هناك سبب غير طبيعي للإرتفاع الكبير الذي سجلته المستحقات الإختيارية حيث يجب قبل الحكم على هذه السنة بالذات الأخذ بعين الإعتبار عدة أحداث إستثنائية، نذكر منها كون هذه السنة هي السنة التي تسبق سنة أول تطبيق لنظام محاسبي جديد وهوالنظام المحاسبي المالي ( SCF ) خاصة مع إعتماد قوائمها المحولة في دراستنا هذه مما يؤدي إلى تضخيم للمستحقات الإختيارية من خلال إختفاء العديد من البنود المحاسبية من مدونة الحسابات الجديدة، إضافة إلى إختفاء بعض الخيارات المحاسبية كطرق المخزون وظهور خيارات محاسبية جديدة كإعادة تقييم الأصول إلى غير ذلك من التغييرات الجوهرية في الممارسة المحاسبية، بالتالي حصول ممارسات تؤدي بالإرتفاع في المستحقات الإختيارية ربما عن غير قصد فنقول أن شركة إتصالات الجزائر قد قامت بإدارة أرباحها.

بالمقابل نجد أن باقي السنوات قد سجلت مستحقات إختيارية أقل من المتوسط الحسابي لها وبالتالي القول أن شركة إتصالات الجزائر لم تمارس إدارة الأرباح في السنوات المتبقية لفترة الدراسة أي من سنة 2010 إلى سنة 2016 وهذه الفترة التي شهدت بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ).

**الشكل رقم (2-2)** : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة موبيليس)

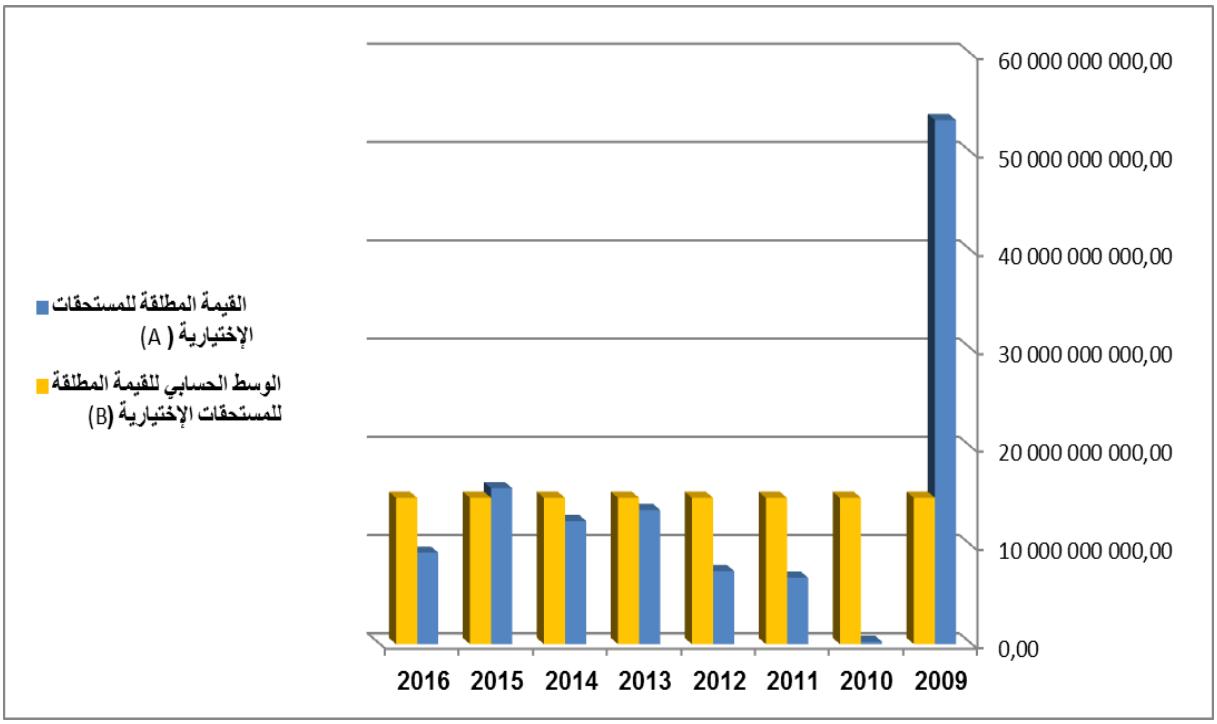


المصدر : من إعداد الطالب إعتماد على الملحق رقم (05)

نفس الشيء تقريبا بالنسبة لشركة موبليس فمن الشكل رقم (3-2) نجد أن أكبر قيمة للمستحقات الإختيارية قد سجلت في سنة 2009 والتي تفوق بكثير قيمة متوسطهم الحسابي الذي يدل بالطبع على إستخدام المستحقات الإختيارية من أجل ممارسة إدارة الأرباح خلافا للسنوات التي تليها وهذا واضح جليا عدم تشتت القيم الأخرى على وسطها الحسابي خلافا للقيمة المسجلة سنة 2009 والتي جاءت شاردة جدا وبعيدة عن وسطها الحسابي، بذلك نستطيع ربط ما يحدث في موبيليس وما حدث بشركة إتصالات الجزائر نظرا للإرتباط الكبير بينهم فهي حديثة الإنفصال عليها حيث تم ذلك سنة 2007 فما هوبعيد فما حدث في إتصالات الجزائر ينطبق على شركة موبيليس تماما.

في حين نجد أنه في السنوات الباقية لفترة الدراسة لم تمارس فيها شركة موبيليس إدارة الأرباح بالرغم من وجود قيمة أكبر بقليل من المتوسط الحسابي والتي سجلت سنة 2015 لا نأخذها بعين الإعتبار نظرا لقربها الكبير من قيمة المتوسط الحسابي وبالتالي لا نعتبر الشركة في هذه الحالة أنها مارست إدارة الأرباح، بالتالي نستطيع القول أن شركة موبيليس لا تدير أرباحها ونتائجها جاءت وفق إفتراضاتنا أن شركات قطاع الإتصالات في الجزائر لا تمارس إدارة الأرباح، خاصة وأن فترة الدراسة تعتبر طويلة نوعا ما والتي تعزز نتائج دراستنا.

**الشكل رقم (2-3)** : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة أوراسكوم)

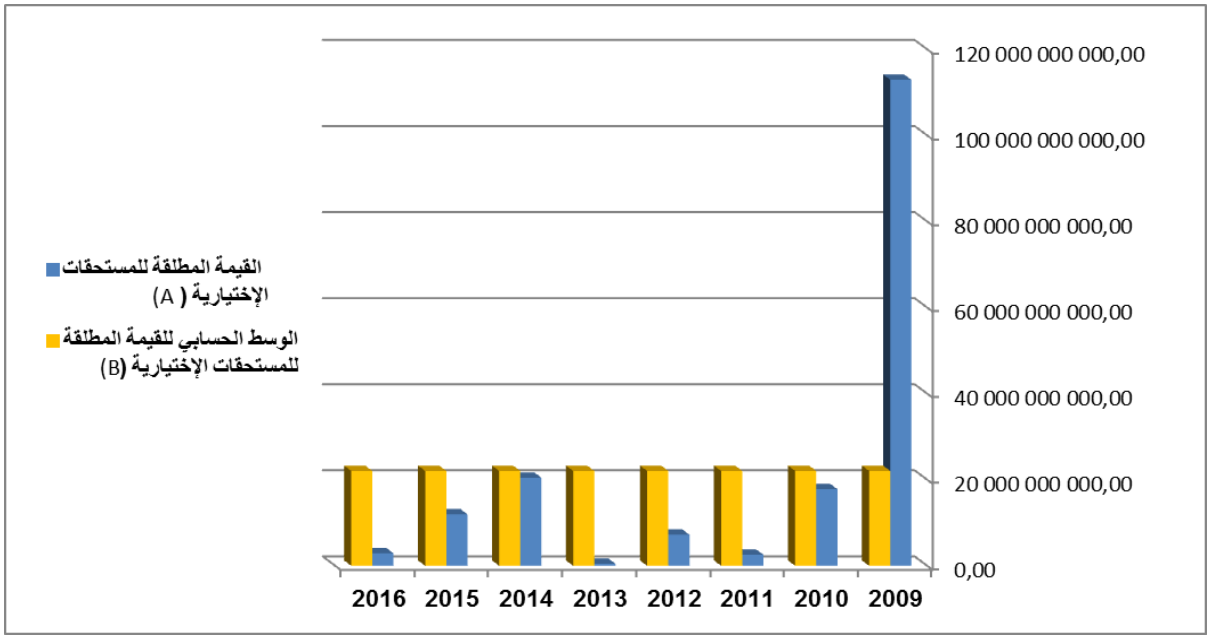


المصدر : من إعداد الطالب إعتماد على الملحق رقم (05)

كذلك نفس النتائج لشركة ( أوراسكوم ) بحيث وجدنا كذلك أن سنة 2009 شهدت إرتفاع كبير في مستحقاتها الإختيارية مقارنة بالمتوسط الحسابي وهذا واضح جدا في الشكل رقم (3-3) أعلاه والذي يدل على أن الشركة هنا قد مارست إدارة الأرباح ونستطيع تفسير ذلك كذلك بالتباين الكبير بين الممارسات المحاسبية القديمة وفق المخطط المحاسبي الوطني ( PCN ) والنظام المحاسبي المالي ( SCF ) والذي جاء بالعديد من الممارسات المحاسبية الجديدة والتي ربما جعلت المستحقات الإختيارية تتضخم في القوائم المالية المحولة إلى النظام المحاسبي المالي فهذا الأمر شهدناه في كل شركات عينة الدراسة وهذا راجع لكونها تنتمي لنفس القطاع ولها نفس الممارسات والخيارات المحاسبية.

أما في باقي سنوات فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016 فلا وجود لممارسات إدارة الأرباح حسب الشكل فكل القيم المسجلة للمستحقات الإختيارية جاءت تحت مستوى متوسطها الحسابي وهذا الملاحظ كذلك في الشركتين السابقتين والذي يدل جزما على أن شركة أوراسكوم تليكوم (جيزي) لم تقوم إدارة أرباحها بالرغم من كونها شركة أجنبية وليست جزائرية فربما هي لديها دوافع أكثر لإدارة أرباحها.

**الشكل رقم (2-4)** : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي ( لشركة أوريدو)

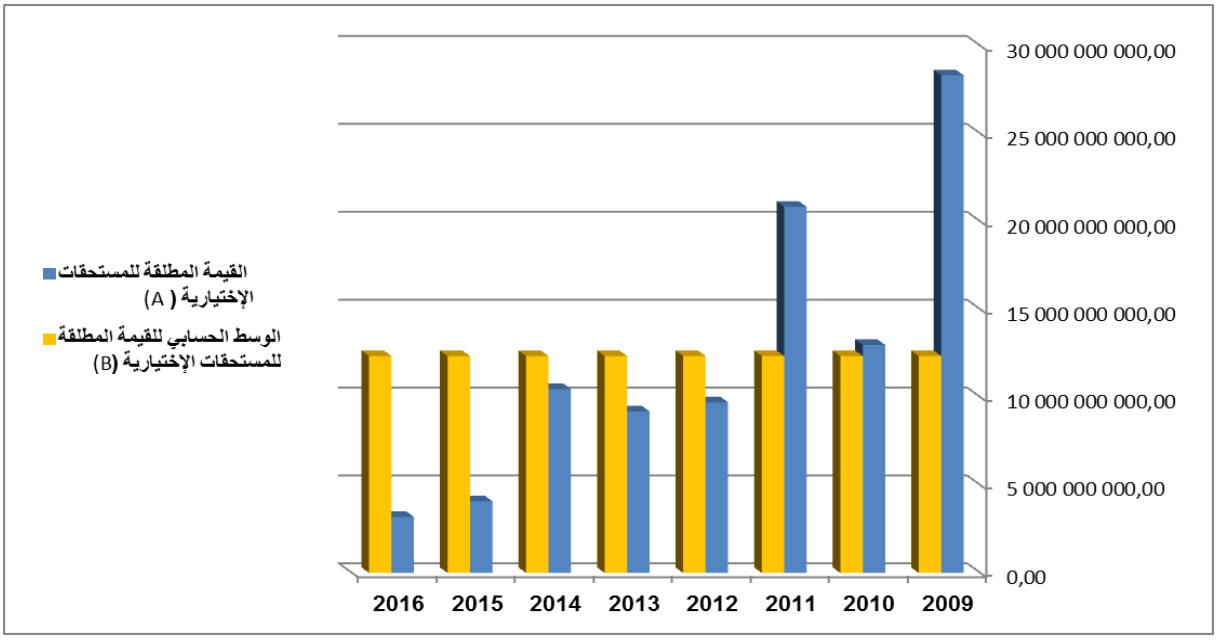


المصدر : من إعداد الطالب إعتماد على الملحق رقم (05)

من الشكل رقم (3-4) نلاحظ كذلك أن المستحقات الإختيارية لسنة 2009 أكبر من المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية وهذا دليل كذلك على أن شركة أوريدوقد مارست إدارة الأرباح في هذه السنة أما السنوات الباقية لفترة الدراسة فلم يكن هناك ممارسة لإدارة الأرباح في تلك الفترة إلا الفارق الملحوظ الذي سجلته المستحقات الإختيارية لشركة " أوريدو" في سنة 2011 كذلك والذي يمكن أن نأخذه بعين الإعتبار على أساس أن الفارق كبير نوعا ما والقول أن شركة أوريدوقد مارست كذلك إدارة الأرباح في سنة 2011 .

وبصفة عامة نقول أن شركات العينة لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، رغم بعض النتائج الشاذة التي جاءت ممارسات إدارة الأرباح إيجابية بها ولكن إستثنائية بعضها وقلة الأخرى منها، تجعلنا نجزم بعدم وجود فعلي لممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة وبالتالي تدعيم الدرسات السابقة التي أجريت على شركات أخرى وقطاعات أخرى في البيئة الجزائرية وتأكيد قولها أن لا وجود لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية.

**المطلب الثالث : تحليل النتائج ومناقشتها .**

من خلال النتائج التي وصلنا إليها والتي مفادها أن شركات العينة المدروسة كلها لا تمارس إدارة الأرباح وتثبيت فرضية العدم التي وضعناها في بداية الدراسة والتي نستطيع تفسيرها بما يلي :

- إن لبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) أثر كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة إعتبارات منها التغييرات الكبيرة التي جاء بها وحداثة تطبيقه التي جعلت الممارسين أوالمحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط إستعمال المستحقات في إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه ؛

- كذلك نستطيع القول أن البيئة الجزائرية غير محفزة لهكذا ممارسات نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط يؤدي إلى منافسة نشطة في التداول كما تعرفون أن للأرباح دور كبير في تحديد سعر الأسهم للشركات وبالتالي تجدهم يمارسون إدارة الأرباح من أجل الرفع من قيمة أسهمهم والرفع كذلك من حجم الشركة ؛

- كذلك الملكية الكلية لجل الشركات الكبرى الناشطة في الإقتصاد الجزائري للدولة بنسبة 100 % مما يجعل حوافز المسيرين محدودة لا تؤديهم إلى ممارسة إدارة الأرباح ففي أغلب الشركات لا يرتبط أجر المسير بأرباح الشركة وهذا من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالمسيرين إلى عدم اللجؤ إلى ممارسة إدارة الأرباح ؛

- كذلك عدم وجود تطبيق فعلي لنظرية الوكالة في الجزائر فإن لم تكن الشركة مملوكة للدولة فإن أغلب وجل الشركات المملوكة للخواص هم نفسهم مسيريها، في هذه الحالة لا وجود لنظرية الوكالة بالتالي لا وجود لمبادئ حوكمة الشركات ؛

- إنغماس الشركات الأجنبية في البيئة الجزائرية من ناحية الممارسات المحاسبية والقوانين خاصة الجبائية منها نظرا لعدم وجود حرية في تطبيق الأنظمة المحاسبية ووجود نظام موحد للإقليم الجزائري لذلك كانت نتائج الدراسة متماثلة بين الشركات الأجنبية والجزائرية ولا وجود لفروقات في ذلك، بالرغم من ملاحظتنا لعدم وجود تجانس بين قوائم الشركات الأجنبية والشركات الجزائرية من ناحية تركيبة البنود نظرا لكونهم ينشطون في قطاع واحد ويستعملون تقريبا نفس البنود المحاسبية ؛

- بالنسبة لسنة 2009 التي لاحظنا وجود ممارسات إدارة الأرباح بقوة نستطيع أن نفسرها بكون أن تلك السنة لا زلنا لم نطبق النظام المحاسبي المالي الجديد أي مازال المخطط المحاسبي الوطني معمول به مما يجعلنا نقول أنه هناك إمكانية لوجود ممارسات حقيقية لإدارة الأرباح نظرا لقدم ذلك النظام وتمرس أغلب المحاسبين عليه ، كما يوجد

هناك إحتمال لكون القوائم المالية التي إستعملناها في الدراسة لهذه السنة كانت قوائم محولة من النظام القديم المخطط المحاسبي الوطني( PCN ) إلى النظام الجديد النظام المحاسبي المالي (SCF) وهذا راجع لإلزامية ظهور أرقام السنة السابقة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ( SCF ) الجديد والذي يؤدي ربما إلى تداخل في بعض البنود أوعدم وجود البنود القديمة كتكاليف ونواتج سنوات سابقة في القوائم الجديدة إضافة إلى تغير تصنيف بعض البنود كنتيجة الدورة ، فيؤدي هذا إلى تضخم بعض البنود التي تدخل في حساب المستحقات الإختيارية بالتالي يؤدي إلى زيادتها فتؤثر على حكمنا في قياس ممارسات إدارة الأرباح ؛

- دراستنا جاءت متوافقة مع عديد الدرسات السابقة في البيئة الجزائرية والتي توصلت إلى خلو جل شركات البيئة الجزائرية من ممارسات إدارة الأرباح، بالرغم من كون كل دراسة لها تحليلها لتلك النتائج، والمهم في الأمر هذا التوافق دليل على سلامة المنهج المتبع في دراستنا هذه رغم تواضعها ؛

- عموما لا يوجد أي حوافز مبررة لقيام المسيرين أوحتى بأمر من الملاك أن يتم ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، فالبيئة الجزائرية وفي ظل النظام المحاسبي المالي " SCF " مازالت عذراء ؛

- جهل العديد من المختصين في الجزائر خاصة المهنيين منهم بهذه الظاهرة وهذا ما إستقيناه كم خلال تقصي بعضهم حول الموضوع، والتي إعتبرها الكثير ممنهم أنها ظاهرة غريبة في أوساطهم ومجهولة تمما و لم يتم التطرق لها بتاتا؛

- هناك الوازع الديني كذلك فديننا الإسلامي يرفض أي تصرف فيه غش أوإنتهازية أوتزوير أوأي تصرف منافي للقيم الإسلامية السمحة التي ترفض الكذب والتدليس وإستغلال الآخر.

## خلاصة الفصل :

في هذا الفصل وقع اختيارنا على قطاع الإتصالات ( شركة إتصالات الجزائر وموبيليس وأوراسكوم تلكوم وأووريدو)، حيث قمنا بقياس ممارسات إدارة الأرباح بإتباع خطوات محددة خلال نموذج للتقدير وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS ، لدراسة ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح، حيث لم يسبق من قبل أن قيست ممارسات إدارة الأرباح لديها، إن هذه الدراسة قامت بتقدير المستحقات الإختيارية للسنوات (2009-2016) من خلال العديد من البنود المشكلة لقوائمها المالية وبعض المؤشرات المالية، حيث توصلنا الى نتائج مهمة والتي نوجزها في ما يلي :

- أن شركات العينة لا تمارس إدارة الأرباح خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- أنه لا يوجد في البيئة الإقتصادية الجزائرية دوافع للمسيرين لممارسة إدارة الأرباح؛
- التغيير في الأنظمة المحاسبية والسياسات المحاسبية يؤدي إلى إرتفاع المستحقات الإختيارية بالتالي تظهر لنا مؤشرات إيجابية لممارسات إدارة الأرباح.

# الخـــــــــاتمـــــة

**توطئة :**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأربع الكبرى لقطاع الإتصالات بالجزائر وهي ( إتصالات الجزائر ، موبيليس ، أوراسكوم تلكوم (جيزي) ، أوريدو الجزائر) وتحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على نموذج من نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج كوثاري ( Kothari ، 2005 ، Leone & Wasley ) حيث إعتمدنا هذا النموذج في دراستنا لكونه من بين أفضل النماذج المعتمدة على المستحقات لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

وباستعراض خلاصة الفصول السابقة نجد أن الفصل الأول تعلق بمفاهيم نظرية حول ظاهرة إدارة الأرباح و مدى خطورتها وإنتشارها سواء في البيئة الجزائرية أو الدولية، خاصة بعد إعتماد الجزائر نظامها المحاسبي الجديد النظام المحاسبي المالي (SCF ) المستمد كلية من المعايير المحاسبية الدولية. فهذه الظاهرة إرتبطت نوعا ما بالمرونة الكبيرة التي تتسم بها المعايير المحاسبية الدولية والتي أصبح يستغلها المسيرين من أجل إعطاء صورة مزيفة ومحرفة لإرضاء نزوات شخصية و دوافع لا أخلاقية وبصفة قانونية لا تخرج من الأطر والمبادئ المحاسبية المتعارف والمتفق عليها.

أعطت الدراسات السابقة من خلال ما تم تحليله واستنتاجه ، نظرة شاملة نوعا ما حول الظاهرة محل الدراسة خاصة تلك التي تعلقت بقياس ممارسات إدارة الأرباح ، إضافة إلى العلاقة بين هذه الظاهرة والنظام المحاسبي المالي من جهة و علاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى.

أما في الفصل الثاني فقمنا بدراسة وقياس ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف شركات العينة ، و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركات والتي من خلالها قمنا بتنفيذ الخطوات التي جاء بها نموذج القياس الذي إعتمدناه وهي أربعة مراحل، تبدأ بحساب المستحقات الكلية وفق منهج التدفقات و الذي يفضي إلى إستخراج الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي إضافة النواتج غير النقدية منقوصا منها مخصصات الدورة ثم المرحلة الثانية تكون بتقدير المستحقات غير الإختيارية عن طريق تقدير معالم معادلة الإنحدار المتعدد الخاصة بالنموذج، ثم ثالث مرحلة والتي يتم فيها حساب المستحقات الاختيارية ويُعَبَّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية بعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة في النموذج و تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة، وتكون المستحقات الاختيارية كمؤشر للحكم على ذلك من خلال النتائج المحصل عليها بمقارنتها بمتوسطها الحسابي حيث توصلنا الى عدة نتائج نذكرها في نتائج الدراسة .

**نتائج إختبار الفرضيات :**

1- تقضي الفرضية الأولى أن شركات قطاع الإتصالات بالجزائر لا تمارس إدارة الأرباح وهذا ما أثبتته نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذج القياس المستعمل والتحليل المحاسبي والاقتصادي، حيث تم إثباتها في الجانب التطبيقي من خلال النتائج التالية :

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) أثر كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة إعتبارات منها التغييرات الكبيرة التي جاء بها وحداثة تطبيقه التي جعلت الممارسين أو المحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط إستعمال المستحقات في إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه؛

- نستطيع القول أن البيئة الجزائرية غير محفزة لهكذا ممارسات نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط يؤدي إلى منافسة نشطة في التداول كما تعرفون أن للأرباح دور كبير في تحديد سعر الأسهم للشركات وبالتالي تجدهم يمارسون إدارة الأرباح من أجل الرفع من قيمة أسهمهم و الرفع كذلك من حجم الشركة ؛

- الملكية الكلية لجل الشركات الكبرى الناشطة في الإقتصاد الجزائري للدولة بنسبة 100 % مما يجعل حوافز المسيرين محدودة لا تؤديهم إلى ممارسة إدارة الأرباح ففي أغلب الشركات لا يرتبط أجر المسير بأرباح الشركة وهذا من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالمسيرين إلى عدم اللجؤ إلى ممارسة إدارة الأرباح؛

- إنغماس الشركات الأجنبية في البيئة الجزائرية من ناحية الممارسات المحاسبية نظرا لعدم وجود حرية في تطبيق الأنظمة المحاسبية ووجود نظام موحد للإقليم الجزائري لذلك كانت نتائج الدراسة متماثلة بين الشركات الأجنبية و الجزائرية ولا وجود لفروقات في ذلك، بالرغم من ملاحظتنا لعدم وجود تجانس بين قوائم الشركات الأجنبية والشركات الجزائرية من ناحية تركيبة البنود نظرا لكونهم ينشطون في قطاع واحد ويستعملون تقريبا نفس البنود المحاسبية؛

- دراستنا جاءت متوافقة مع عديد الدرسات السابقة في البيئة الجزائرية والتي توصلت إلى خلو جل شركات البيئة الجزائرية من ممارسات إدارة الأرباح، بالرغم من كون كل دراسة لها تحليلها لتلك النتائج، و المهم في الأمر هذا التوافق دليل على سلامة المنهج المتبع في دراستنا هذه.

1- أما الفرضية الثانية فتضمنت قيام شركات قطاع الإتصالات بالجزائر بممارسة إدارة الأرباح، والتي إلتمسناها في سنة أو سنتين لكن لا تؤخذ بعين الإعتبار نظرا عرضيتها في وقت حدوثها وهذا راجع للعديد من الأسباب والتي اوجزناها فيما يلي:

- عدم وجود تطبيق فعلي لنظرية الوكالة في الجزائر فإن لم تكن الشركة مملوكة للدولة فإن أغلب وجل الشركات المملوكة للخواص هم نفسهم مسيريها (شركات عائلية)، في هذه الحالة لا وجود لنظرية الوكالة بالتالي لا وجود لمبادئ حوكمة الشركات؛

- لاحظنا وجود ممارسات إدارة الأرباح بقوة لسنة 2009 والتي نستطيع أن نفسرها أن تلك السنة لا زلنا لم نطبق النظام المحاسبي المالي الجديد أي مازال المخطط المحاسبي الوطني معمول به مما يجعلنا نقول أنه هناك إمكانية لوجود ممارسات حقيقية لإدارة الأرباح نظرا لقدم ذلك النظام وتمرس أغلب المحاسبين عليه ، كما يوجد هناك إحتمال لكون القوائم المالية التي إستعملناها في الدراسة لهذه السنة كانت قوائم محولة من النظام القديم المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام الجديد النظام المحاسبي المالي(SCF ) وهذا راجع لإلزامية ظهور أرقام السنة السابقة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) الجديد و الذي يؤدي ربما إلى تداخل في بعض البنود أوعدم وجود البنود القديمة كتكاليف ونواتج سنوات سابقة في القوائم الجديدة إضافة إلى تغير تصنيف بعض البنود كنتيجة الدورة ، فيؤدي هذا إلى تضخم بعض البنود التي تدخل في حساب المستحقات الإختيارية بالتالي يؤدي إلى زيادتها فتؤثر على حكمنا في قياس ممارسات إدارة الأرباح؛

- من الأسباب التي تؤدي لعدم ممارسة إدارة الأرباح الوازع الديني فديننا الإسلام يرفض أي تصرف فيه غش أو إنتهازية أو تزوير أو أي تصرف منافي للقيم الإسلامية السمحة التي ترفض الكذب و التدليس وإستغلال الآخر.

2- والفرضية الثالثة والتي مفادها أن التمرس والتحكم في السياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى إمكانية جنوح الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح، فبالرغم من كون النتائج أفرزت عدم قيام شركات العينة لممارسة إدارة الأرباح إلا أننا وجدنا أن من بين الأسباب التي جعلت عدم وجود هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية هو:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) جعلت الممارسين أو المحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط إستعمال المستحقات في إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه؛
- جهل العديد من المختصين في الجزائر خاصة المهنيين منهم بهذه الظاهرة وهذا ما إستقيناه كم خلال تقصي بعضهم حول الموضوع، والتي إعتبرها الكثير منهم أنها ظاهرة غريبة في أوساطهم ومجهولة تماما و لم يتم التطرق لها بتاتا؛
- كذلك ظهور ممارسة فعلية غير مبررة في أحد شركات العينة يوحي بأنه ربما بداية فعلية لممارسة إدارة الأرباح حيث ظهرت مؤشرات ذلك في سنة 2015 لشركة موبيليس و 2011 لشركة أوريدو مما يعني ربما أصبح هناك تمرس أكثر على النظام المحاسبي المالي مما يؤكد فرضيتنا ويثبتها.

**التوصيات:**

بناء على ما تقدم ذكره في النتائج توصلنا إلى وضع مجموعة من التوصيات حول إمكانية إتقاء هذه الظاهر في المستقبل بالرغم من عدم إنتشارها في البيئة الجزائرية وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي :

1. محاولة تدارك العديد من الخيارات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي والتي إستمدها من المعايير المحاسبية الدولية نتيجة للمرونة الزائدة التي تتسم بها هذه الممارسات المحاسبية المتبناة وبمرور الوقت ستكون مدخل من مداخل ممارسة الشركات لإدارة الأرباح في البيئة الجزائرية؛
2. محاولة تنبيه وإعادة رسكلة المهنيين خاصة المراجعين الخارجيين منهم حول هذه الظاهرة وإضافة إلى البحث والتقصي لإيجاد آليات وحلول من خلال وظيفة التدقيق للحد من هذه الممارسات؛
3. محاولة الإستفادة من البيئة الجزائرية التي تكاد تنعدم فيها هذه الظاهرة ودراسة أسباب ذلك لتوقي تفشيها في المستقبل و التي لسنا بمنأ عنها؛
4. بالرغم من النتيجة الإيجابية التي جاءت بها الدراسة في عدم وجود لظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية إلا أن ذلك جاء نتيجة القصور في العديد من النواحي الإيجابية الأخرى، كعدم وجود سوق مالية نشطة تحرك الإقتصاد والإعتماد التام على الإقتصاد الريعي؛
5. محاولة رسكلة وتكوين المسيرين خاصة في المجال المحاسبي حيث أظهروا عدم الأهلية وعدم التمكن من الممارسات المحاسبية، حتى وإن جاءت هاته الحيثية إيجابية بالنسبة لموضوع الحد من ممارسات إدارة الأرباح إلا أن مساوئها أكثر من حسناتها، وليست في صالح الإقتصاد الوطني؛
6. الإستفادة من القوانين الجبائية الحالية والتي بالرغم من عدم تماشيها مع التطور الحاصل على مستوى الممارسات المحاسبية الجزائرية إلا أن بها العديد من الآليات الكابحة لممارسات إدارة الأرباح.

**آفاق الدراسة :**

وفي الأخير ومن خلال النتائج يجب الإشارة إلى أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا لأبحاث لاحقة :

- وظيفة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية؛
- تطبيق نظرية الوكالة في الجزائر وإنعكاساتها على الممارسات المحاسبية؛
- دور حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية؛
- دور القوانين الجبائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- دراسة مفاضلة بين طرق كشف ممارسات إدارة الأرباح ( الطرق التي تعتمد على التحليل المحاسبي والطرق التي تعتمد على المستحقات) .

# قائـــــمة المراجـــــع

**أولا : باللغة العربية:**

**أ- كتب:**

1. بختي إبراهيم : "**الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD**" الطبعة الرابعة جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ,1998-2015.

2. عباس حميد يحي التميمي, أ.حكيم حمود فليح الساعدي : " **إدارة الأرباح, عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها** ", دار غيداء للنشر والتوزيع, عمّان, الأردن, 2015.

3. عبد المجيد الطيب الفار: "**إدارة الأرباح**", دار جليس الزمان, عمّان, الأردن, 2010.

4. معن نعمان الصرصور, "**إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي**", دار جليس الزمان, عمّان, الأردن, 2014.

**ب- مذكرات أطروحات :**

1. أمينة فداوي "**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.

2. بوسنة حمزة : " **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية** "رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة جامعة فرحات عباس سطيف, 2012.

3. بوسنة حمزة : " **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**", رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

4. الجزولي أحمد محمد أبوبكر " **دراسة لاستخدام معدلات تحميل التكاليف لقياس تكلفة وأرباح الخدمات المصرفية**" رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة كردفان السودان , 2015 .

5. كهينة شاوشي، "**إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006 .

**ت- مقالات منشورة :**


1. أمينة فداوي " **قياس ممارسات إدارة الارباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر**" العدد 04 من مجلة التنظيم والعمل جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر 2013 ص 8 - 24.

2. أمينة فداوي " **نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح** " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 5 جزء 3 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ص 115-138 .

3. بشرى نجم عبد الله المشهداني - ليلى ناجي مجيد الفتلاوي :" **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها**" مجلة الإدارة والإقتصاد ,عدد ثلاث وتسعون, جامعة المستنصرية , العراق 2012.

4. بلال كيموش ، **دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح – حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 – 2009)**، مجلة الباحث العدد 14-2014 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 41 – 54 .

5. جبار ناظم شعلان : " **دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية** " مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الإقتصادية – المجلد السادس – العدد الأول – المحور المحاسبي جامعة المثنى العراق 2016 ص 7- 30 .

6. عامر محمد سلمان و عماد محمد كندوري : " **إستخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات إدارة الإرباح (دراسة تطبيقية)** ", مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية المجلد 19 العدد 73 , جامعة بغداد .

7. مجيد عبد الحسين هاتف المرياني, علاء عبد الحسين صالح الساعدي, إلهام جعفر حميد الشاوي : " **إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة**" مجلة البحوث الإقتصادية والمالية, العدد الرابع , جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي , 2015 .

8. محمد جاسم محمد : " **أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة – تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009 ولغاية 2013 )** " مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية , المجلد الرابع عشر , العدد (1) جامعة الكوفة العراق 2017. ص 386- 416.

9. محمد زرقون و عبد النور شنين - **دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006 – 2014)** – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03 – 2017 – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – ص 11-26.

**ث- قرارات، قوانين، مراسيم :**

1. المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 - 11.

**ثانيا – باللغة الأجنبية :**

**A. Books :**

1. Ahmed Riahi Belkaoui : " **Earnings Measurement, Determination, Managements**, Usefulness An Empirical Approach " Greenwood Publishing Group, USA 1999.

2. Joshua Ronen ،Varda Yaari : " **Earnings Managment ،Emerging Insights in Theory ،Practice ،and Research** " ،Springer Edition ،New York ،USA ،2008.

**B. Published Articles :**

1. Fei Guo & Shiguang Ma "**Ownership Characteristics and Earnings Management in China**" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48 ،Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 – 395.

2. Franck Missonier-Piera، Walid Ben Amar **« La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse** »، Comptabilité - Contrôle - Audit 2007/1 (Tome 13)، p. 137-155.

3. Healey، P.M.، and J.M. Wahlen **'Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'**. Accounting Horizon 13، 1999، pp.365-383**.**

4. Indiael Daniel KAAYA. " **The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence** ". Journal of Finance and Accounting. Vol. 3, No. 3, 2015, pp 57-65.

5. Lan Sun & Subhrendu Rath "**Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods** " Global Review of Accounting and Finance - Volume 1، Number 1 – Zant World Press - Australia 2010 pp. 121 – 135.

6. Nobuyuki Teshima & Akinobu Shuto – " **Managerial ownership and earnings management : Theory and empirical evidence from Japan** " – Journal of International Financial Management and Accounting– Volume 19 Issue 2 – New York University – Maastricht - Netherlands - 2008 – pp 107-132.

7. Parfet William **'Accounting subjectivity and earnings managment : A preparer perspective'**. Accounting Horizon 14 - 4، 2000، pp.481-488.

8. Sarra Elleuch Hamza، " **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens**"، Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18)، p. 39-65.

9. Schipper، K. **'Commentary on earnings management'**. *Accounting Horizons* 3، 1989 pp. 91-102.

10. Steven J.Maijoor & Ann Vanstraelen – " **Earnings management within Europe : the effects of ;e;ber stqte qudit environment،audit firm quality and international capital markets** " – Journal of Accounting and Business Research - Volume 36 Issue 1 – Maastricht University – Maastricht - Netherlands - 2006 – pp 33-52.

11. Susana Callao & José Ignacio Jarne " **Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union?** " Accounting in Europe - Volume 7، Issue 2 – European Accounting Association- Brussels – BELGIUM - 2010 pp. 159 – 189.

12. Yves Mard, Sylvain Marsat **" Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat : le cas français** " , Comptabilité - Contrôle - Audit 2012/3 (Tome 18), p. 11-42.

ثالثا – مواقع على شبكة الانترنت:

1- https://www.investopedia.com/terms/c/creative-accounting.asp

2- https://www.investopedia.com/terms/c/ operatingcashflow.asp

# الملاحـــــــــق

## الملحق رقم (01) : جدول المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة

الوحدة : دينار جزائري

المستحقات الكلية = التغير في رأس المال العامل التشغيلي + النواتج غير النقدية – مخصصات الدورة

TACit = ΔBFRexp + PRCit – DOTit

| الشركات | السنوات | الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي | التغير في الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي | النواتج غير النقدية | مخصصات الدورة | المستحقات الكلية TACit |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إتصالات الجزائر | 2009 | 103 441 003 336,88 | 103 441 003 336,88 | - | 24 019 569 122,67 | 79 421 434 214,21 |
| | 2010 | 123 337 352 086,37 | 19 896 348 749,49 | 1 675 165 957,09 | 20 247 270 536,82 | 1 324 244 169,76 |
| | 2011 | 135 926 333 431,23 | 12 588 981 344,86 | 448 372 653,71 | 21 644 209 864,91 | - 8 606 855 866,34 |
| | 2012 | 132 088 847 573,92 | - 3 837 485 857,31 | 1 411 480 015,73 | 21 144 818 842,69 | - 23 570 824 684,27 |
| | 2013 | 118 998 608 479,50 | - 13 090 239 094,42 | 14 587 887 111,24 | 18 117 136 161,67 | - 16 619 488 144,85 |
| | 2014 | 121 407 212 396,82 | 2 408 603 917,32 | 496 854 961,26 | 18 447 166 493,00 | - 15 541 707 614,42 |
| | 2015 | 118 037 468 495,45 | - 3 369 743 901,37 | 2 598 657 006,82 | 18 785 207 031,28 | - 19 556 293 925,83 |
| | 2016 | 118 168 160 690,53 | 130 692 195,08 | 4 073 358 391,35 | 21 350 532 710,07 | - 17 146 482 123,64 |
| موبيليس | 2009 | - 7 245 447 428,00 | - 7 245 447 428,00 | - | 29 920 486 621,00 | - 37 165 934 049,00 |
| | 2010 | - 12 273 568 161,00 | - 5 028 120 733,00 | 79 119 881,00 | 29 307 009 850,00 | - 34 256 010 702,00 |
| | 2011 | - 14 723 991 319,00 | - 2 450 423 158,00 | 170 612 885,00 | 24 115 965 697,00 | - 26 395 775 970,00 |
| | 2012 | - 17 465 519 878,00 | - 2 741 528 559,00 | 122 122 958,00 | 20 396 729 844,00 | - 23 016 135 445,00 |
| | 2013 | - 22 299 822 752,00 | - 4 834 302 874,00 | 120 352 867,00 | 18 048 037 384,00 | - 22 761 987 391,00 |
| | 2014 | - 40 731 891 771,00 | - 18 432 069 019,00 | 72 473 259,00 | 17 775 623 003,00 | - 36 135 218 763,00 |
| | 2015 | - 31 515 857 261,50 | 9 216 034 509,50 | 96 413 063,00 | 17 911 830 193,50 | - 8 599 382 621,00 |
| | 2016 | - 36 123 874 516,25 | - 4 608 017 254,75 | 84 443 161,00 | 17 843 726 598,25 | - 22 367 300 692,00 |
| أوراسكوم تكوم | 2009 | 12 045 993 388,18 | 12 045 993 388,18 | 1 451 313 840,44 | 16 070 004 966,27 | - 2 572 697 737,65 |
| | 2010 | 8 894 604 537,63 | - 3 151 388 850,55 | 533 507 959,68 | 15 202 673 642,01 | - 17 820 554 532,88 |
| | 2011 | 7 673 363 885,00 | - 1 221 240 652,63 | 381 760 269,00 | 12 261 062 876,00 | - 13 100 543 259,63 |
| | 2012 | - 165 749 403,00 | - 7 839 113 288,00 | 386 696 571,00 | 7 555 492 718,00 | - 15 007 909 435,00 |
| | 2013 | - 8 096 251 254,94 | - 7 930 501 851,94 | 215 211 890,16 | 8 852 320 181,03 | - 16 567 610 142,81 |
| | 2014 | - 12 424 410 513,19 | - 4 328 159 258,25 | 20 730 429,97 | 13 715 563 483,14 | - 18 022 992 311,42 |
| | 2015 | - 9 349 638 922,96 | 3 074 771 590,23 | 2 066 432 375,03 | 22 336 234 906,66 | - 17 195 030 941,40 |
| | 2016 | - 7 213 073 553,64 | 2 136 565 369,32 | 57 106 751,29 | 29 934 542 961,91 | - 27 740 870 841,30 |
| أوريدو | 2009 | - 8 288 432 177,00 | - 8 288 432 177,00 | - | 9 082 355 169,00 | - 17 370 787 346,00 |
| | 2010 | - 8 435 288 441,00 | - 146 856 264,00 | - | 10 818 000 446,00 | - 10 964 856 710,00 |
| | 2011 | - 4 590 767 363,00 | 3 844 521 078,00 | - | 11 471 696 143,00 | - 7 627 175 065,00 |
| | 2012 | - 10 755 397 186,00 | - 6 164 629 823,00 | - | 13 479 628 198,00 | - 19 644 258 021,00 |
| | 2013 | - 31 691 219 295,00 | - 20 935 822 109,00 | - | 14 745 789 991,00 | - 35 681 612 100,00 |
| | 2014 | - 34 787 961 750,00 | - 3 096 742 455,00 | - | 19 166 239 377,00 | - 22 262 981 832,00 |
| | 2015 | - 33 239 590 522,50 | 1 548 371 227,50 | - | 16 956 014 684,00 | - 15 407 643 456,50 |
| | 2016 | - 34 013 776 136,25 | - 774 185 613,75 | - | 18 061 127 030,50 | - 18 835 312 644,25 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركات العينة المدروسة

الملحق رقم (02) : جدول معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : %

معادلة الإنحدار لنموذج (Kothari & al., 2005) :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it}$$

| الشركات | السنوات | TAC/Ait-1 | 1/Ait-1 | [(ΔREVit - ΔRECit/Ait-1)] | PPEit/ Ait-1 | ROA (i,t) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اتصالات الجزائر | 2009 | 0,3827824415599 | 0,0000000000048 | 0,0874712039453 | 1,1117628246266 | 0,0119808679022 |
| | 2010 | 0,0060368958375 | 0,0000000000048 | -0,0601915809921 | 1,1283779391956 | 0,0082631795553 |
| | 2011 | -0,0426532355115 | 0,0000000000046 | 0,0344961424027 | 1,1628421304068 | 0,0097408657734 |
| | 2012 | -0,1067022578414 | 0,0000000000050 | -0,0174490680639 | 1,2822730244979 | 0,0051852106299 |
| | 2013 | -0,0706572707852 | 0,0000000000045 | -0,0155316824741 | 1,2067492436240 | 0,0042956923279 |
| | 2014 | -0,0628758940143 | 0,0000000000043 | 0,0496550293870 | 1,2385524718503 | 0,0218302358225 |
| | 2015 | -0,0720483125475 | 0,0000000000040 | 0,0535450008371 | 1,2979170722669 | 0,0294058851029 |
| | 2016 | -0,0664639562785 | 0,0000000000037 | 0,0441027361130 | 1,2518164154160 | 0,0235722507487 |
| موبيليس | 2009 | -0,0317585102753 | 0,0000000000123 | 0,4534811681326 | 1,1138939943980 | 0,0515042419592 |
| | 2010 | -0,2199847482904 | 0,0000000000123 | -0,0243059074685 | 1,1407047251348 | 0,0323914595539 |
| | 2011 | -0,1421774078927 | 0,0000000000109 | 0,1042325423781 | 1,0915405735612 | 0,0716209896058 |
| | 2012 | -0,1992066580577 | 0,0000000000133 | 0,0467113889142 | 1,4424314513816 | 0,1191276886334 |
| | 2013 | -0,1600651371281 | 0,0000000000097 | 0,1107946479187 | 1,3327908961598 | 0,1275347642822 |
| | 2014 | -0,1297608894030 | 0,0000000000072 | 0,0784816689555 | 1,2480279890259 | 0,0808732777668 |
| | 2015 | -0,1022369776663 | 0,0000000000059 | 0,0708597613164 | 1,3143864504319 | 0,0529363238495 |
| | 2016 | -0,1491370034318 | 0,0000000000054 | 0,1132230469802 | 1,3508819809159 | 0,0718375123285 |
| أوراسكوم تلكوم | 2009 | -0,2118330931686 | 0,0000000000057 | 0,7084515331562 | 0,8162500672000 | 0,1948458096706 |
| | 2010 | -0,1952475268631 | 0,0000000000057 | -0,0253762907161 | 0,8763825103100 | 0,1609677542055 |
| | 2011 | -0,1274625282112 | 0,0000000000048 | 0,0373318186709 | 0,7616956353531 | 0,1711128743078 |
| | 2012 | -0,0902959053863 | 0,0000000000039 | 0,0296102936605 | 0,6312380538948 | 0,1669018844662 |
| | 2013 | -0,0737563909960 | 0,0000000000032 | -0,0024949089322 | 0,5327151572990 | 0,1481899107153 |
| | 2014 | -0,0982996798862 | 0,0000000000027 | -0,0207258339799 | 0,4817511255163 | 0,0930459143694 |
| | 2015 | -0,0201999415623 | 0,0000000000023 | 0,0089483599266 | 0,4085148998072 | 0,1054000826519 |
| | 2016 | -0,0559432959932 | 0,0000000000025 | -0,0047639268274 | 0,4648996591198 | 0,0964951524025 |
| اوريدو | 2009 | -0,2133130441838 | 0,0000000000123 | 0,3848948596356 | 0,7141251270053 | -0,0184496979559 |
| | 2010 | -0,1346482987363 | 0,0000000000123 | 0,0985555870506 | 0,8719167426721 | 0,0232273696569 |
| | 2011 | -0,0882975531539 | 0,0000000000116 | 0,1383525414198 | 0,9733004767803 | 0,0682253023891 |
| | 2012 | -0,2094288974117 | 0,0000000000107 | 0,1580115498887 | 1,0529068511185 | 0,1003099919871 |
| | 2013 | -0,3345958418593 | 0,0000000000094 | 0,0923205806385 | 1,0967655637173 | 0,1251104834928 |
| | 2014 | -0,1488686891429 | 0,0000000000067 | 0,1083598288755 | 1,0674276812587 | 0,0282981430634 |
| | 2015 | -0,0912383402059 | 0,0000000000059 | -0,0479799110569 | 0,8189361691007 | 0,0625796621862 |
| | 2016 | -0,1183047432933 | 0,0000000000063 | 0,0254458879820 | 0,9356415431948 | 0,0456950807783 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لشركات العينة المدروسة

الملحق رقم (03) : جدول المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : الدينار الجزائري

$NDAC_{it}/ A_{it-1} = (-\ 15\ 260\ 000\ 000{,}00)\ (1/ A_{it-1}) + (\ 0{,}042\ )\ [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + (\ -0{,}022\ )\ (PPE_{it}/ A_{it-1}) + (\ -0{,}842\ )\ ROA_{it}$

| الشركات | السنوات | المستحقات غير الإختيارية إلى إجمالي الأصول ( i,t-1 ) | إجمالي الأصول ( i,t-1 ) | المستحقات غير الإختيارية |
|---|---|---|---|---|
| اتصالات الجزائر | 2009 | - 0,328284177752637 | 207 484 528 001,21 | -68 113 887 671,27 |
| | 2010 | - 0,111672361209532 | 207 484 528 001,21 | -23 170 287 156,34 |
| | 2011 | - 0,114827742333676 | 219 358 459 281,12 | -25 188 436 641,04 |
| | 2012 | - 0,122218425148880 | 201 786 705 348,99 | -24 662 053 343,73 |
| | 2013 | - 0,108927860151324 | 220 902 773 391,32 | -24 062 466 407,01 |
| | 2014 | - 0,119803949026217 | 235 212 710 031,95 | -28 179 411 522,99 |
| | 2015 | - 0,128875874544261 | 247 180 701 890,11 | -31 855 629 126,55 |
| | 2016 | - 0,085669256842239 | 271 433 059 767,13 | -23 253 468 512,67 |
| موبيليس | 2009 | - 0,690141019124031 | 81 008 136 570,23 | -55 907 037 929,92 |
| | 2010 | - 0,217017967757084 | 81 008 136 570,23 | -17 580 221 170,26 |
| | 2011 | - 0,215485927955849 | 92 142 228 880,11 | -19 855 353 694,15 |
| | 2012 | - 0,297826652508974 | 75 338 392 709,00 | -22 437 781 305,93 |
| | 2013 | - 0,291884019325191 | 103 505 425 604,00 | -30 211 579 647,26 |
| | 2014 | - 0,219952760879411 | 138 893 871 599,79 | -30 550 090 527,60 |
| | 2015 | - 0,196586847758031 | 168 187 981 823,14 | -33 063 545 177,40 |
| | 2016 | - 0,199167147597860 | 186 009 308 239,80 | -37 046 943 348,77 |
| أوراسكوم تلكوم | 2009 | - 0,724791335367273 | 207 086 555 872,00 | -150 094 541 367,08 |
| | 2010 | - 0,079377192887747 | 207 086 555 872,00 | -16 437 949 489,91 |
| | 2011 | - 0,113645087308722 | 254 896 779 057,00 | -28 967 766 710,64 |
| | 2012 | - 0,098006919549719 | 308 610 373 740,00 | -30 245 952 071,35 |
| | 2013 | - 0,060591184263747 | 367 602 608 725,00 | -22 273 477 401,09 |
| | 2014 | - 0,036788723296240 | 425 713 242 511,00 | -15 661 446 682,28 |
| | 2015 | - 0,051448321588568 | 399 820 931 085,50 | -20 570 115 840,33 |
| | 2016 | - 0,044873043034431 | 433 517 142 832,50 | -19 453 233 406,49 |
| اوريدو | 2009 | - 0,561113772868277 | 81 433 310 431,00 | -45 693 352 053,09 |
| | 2010 | - 0,294019942289137 | 81 433 310 431,00 | -23 943 017 233,34 |
| | 2011 | - 0,329555468851139 | 86 380 367 208,00 | -28 467 122 414,77 |
| | 2012 | - 0,312977404900406 | 93 799 176 063,00 | -29 357 022 705,99 |
| | 2013 | - 0,248404601320982 | 106 640 931 046,00 | -26 490 097 960,98 |
| | 2014 | - 0,218842881267387 | 149 547 779 054,00 | -32 727 466 855,32 |
| | 2015 | - 0,067060780504039 | 168 872 465 476,00 | -11 324 719 340,46 |
| | 2016 | - 0,138346059814132 | 159 210 122 265,00 | -22 026 093 097,89 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02) أعلاه

الملحق رقم (04) : جدول المستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : الدينار الجزائري

| المستحقات الإختيارية = المستحقات الكلية - المستحقات غير الإختيارية $DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it}$ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الشركات | السنوات | المستحقات الكلية TACit | المستحقات غير الإختيارية NDACit | المستحقات الإختيارية DACit |
| إتصالات الجزائر | 2009 | 79 421 434 214,21 | - 68 113 887 671,27 | 147 535 321 885,48 |
| | 2010 | 1 324 244 169,76 | - 23 170 287 156,34 | 24 494 531 326,10 |
| | 2011 | -8 606 855 866,34 | - 25 188 436 641,04 | 16 581 580 774,70 |
| | 2012 | -23 570 824 684,27 | - 24 662 053 343,73 | 1 091 228 659,46 |
| | 2013 | -16 619 488 144,85 | - 24 062 466 407,01 | 7 442 978 262,16 |
| | 2014 | -15 541 707 614,42 | - 28 179 411 522,99 | 12 637 703 908,57 |
| | 2015 | -19 556 293 925,83 | - 31 855 629 126,55 | 12 299 335 200,72 |
| | 2016 | -17 146 482 123,64 | - 23 253 468 512,67 | 6 106 986 389,03 |
| موبيليس | 2009 | -2 572 697 737,65 | - 55 907 037 929,92 | 53 334 340 192,27 |
| | 2010 | -17 820 554 532,88 | - 17 580 221 170,26 | -240 333 362,62 |
| | 2011 | -13 100 543 259,63 | - 19 855 353 694,15 | 6 754 810 434,52 |
| | 2012 | -15 007 909 435,00 | - 22 437 781 305,93 | 7 429 871 870,93 |
| | 2013 | -16 567 610 142,81 | - 30 211 579 647,26 | 13 643 969 504,45 |
| | 2014 | -18 022 992 311,42 | - 30 550 090 527,60 | 12 527 098 216,18 |
| | 2015 | -17 195 030 941,40 | - 33 063 545 177,40 | 15 868 514 236,00 |
| | 2016 | -27 740 870 841,30 | - 37 046 943 348,77 | 9 306 072 507,47 |
| أوراسكوم تلكوم | 2009 | -37 165 934 049,00 | - 150 094 541 367,08 | 112 928 607 318,08 |
| | 2010 | -34 256 010 702,00 | - 16 437 949 489,91 | -17 818 061 212,09 |
| | 2011 | -26 395 775 970,00 | - 28 967 766 710,64 | 2 571 990 740,64 |
| | 2012 | -23 016 135 445,00 | - 30 245 952 071,35 | 7 229 816 626,35 |
| | 2013 | -22 761 987 391,00 | - 22 273 477 401,09 | -488 509 989,91 |
| | 2014 | -36 135 218 763,00 | - 15 661 446 682,28 | -20 473 772 080,72 |
| | 2015 | -8 599 382 621,00 | - 20 570 115 840,33 | 11 970 733 219,33 |
| | 2016 | -22 367 300 692,00 | - 19 453 233 406,49 | -2 914 067 285,51 |
| اوريدو | 2009 | -17 370 787 346,00 | - 45 693 352 053,09 | 28 322 564 707,09 |
| | 2010 | -10 964 856 710,00 | - 23 943 017 233,34 | 12 978 160 523,34 |
| | 2011 | -7 627 175 065,00 | - 28 467 122 414,77 | 20 839 947 349,77 |
| | 2012 | -19 644 258 021,00 | - 29 357 022 705,99 | 9 712 764 684,99 |
| | 2013 | -35 681 612 100,00 | - 26 490 097 960,98 | -9 191 514 139,02 |
| | 2014 | -22 262 981 832,00 | - 32 727 466 855,32 | 10 464 485 023,32 |
| | 2015 | -15 407 643 456,50 | - 11 324 719 340,46 | -4 082 924 116,04 |
| | 2016 | -18 835 312 644,25 | - 22 026 093 097,89 | 3 190 780 453,64 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم (01) و (03) أعلاه

الملحق رقم (05) : جدول حساب الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

الوحدة : الدينار الجزائري

| بالمقارنة بين قيمة الوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية و القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية نتحصل على حالتين<br>الحالة الأولى : ( A ) أكبر ( B ) فإن ( C ) = 1 الفرضية البديلة<br>الحالة الثانية : ( A ) أصغر ( B ) فإن ( C ) = 0 فرضية العدم | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الشركات | السنوات | المستحقات الإختيارية | القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية ( A ) | الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية (B) | ( C ) |
| اتصالات الجزائر | 2009 | 147 535 321 885,48 | 147 535 321 885,48 | 28 523 708 300,78 | 1 |
| | 2010 | 24 494 531 326,10 | 24 494 531 326,10 | | 0 |
| | 2011 | 16 581 580 774,70 | 16 581 580 774,70 | | 0 |
| | 2012 | 1 091 228 659,46 | 1 091 228 659,46 | | 0 |
| | 2013 | 7 442 978 262,16 | 7 442 978 262,16 | | 0 |
| | 2014 | 12 637 703 908,57 | 12 637 703 908,57 | | 0 |
| | 2015 | 12 299 335 200,72 | 12 299 335 200,72 | | 0 |
| | 2016 | 6 106 986 389,03 | 6 106 986 389,03 | | 0 |
| موبيليس | 2009 | 53 334 340 192,27 | 53 334 340 192,27 | 14 888 126 290,55 | 1 |
| | 2010 | -240 333 362,62 | 240 333 362,62 | | 0 |
| | 2011 | 6 754 810 434,52 | 6 754 810 434,52 | | 0 |
| | 2012 | 7 429 871 870,93 | 7 429 871 870,93 | | 0 |
| | 2013 | 13 643 969 504,45 | 13 643 969 504,45 | | 0 |
| | 2014 | 12 527 098 216,18 | 12 527 098 216,18 | | 0 |
| | 2015 | 15 868 514 236,00 | 15 868 514 236,00 | | 1 |
| | 2016 | 9 306 072 507,47 | 9 306 072 507,47 | | 0 |
| أوراسكوم تيكوم | 2009 | 112 928 607 318,08 | 112 928 607 318,08 | 22 049 444 809,08 | 1 |
| | 2010 | -17 818 061 212,09 | 17 818 061 212,09 | | 0 |
| | 2011 | 2 571 990 740,64 | 2 571 990 740,64 | | 0 |
| | 2012 | 7 229 816 626,35 | 7 229 816 626,35 | | 0 |
| | 2013 | -488 509 989,91 | 488 509 989,91 | | 0 |
| | 2014 | -20 473 772 080,72 | 20 473 772 080,72 | | 0 |
| | 2015 | 11 970 733 219,33 | 11 970 733 219,33 | | 0 |
| | 2016 | -2 914 067 285,51 | 2 914 067 285,51 | | 0 |
| اوريدو | 2009 | 28 322 564 707,09 | 28 322 564 707,09 | 12 347 892 624,65 | 1 |
| | 2010 | 12 978 160 523,34 | 12 978 160 523,34 | | 1 |
| | 2011 | 20 839 947 349,77 | 20 839 947 349,77 | | 1 |
| | 2012 | 9 712 764 684,99 | 9 712 764 684,99 | | 0 |
| | 2013 | -9 191 514 139,02 | 9 191 514 139,02 | | 0 |
| | 2014 | 10 464 485 023,32 | 10 464 485 023,32 | | 0 |
| | 2015 | -4 082 924 116,04 | 4 082 924 116,04 | | 0 |
| | 2016 | 3 190 780 453,64 | 3 190 780 453,64 | | 0 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (04) أعلاه

# الفـــــهـــــرس

# الفهرس


**الإهـــداء**..... III

**الشكر**..... IV

**الملخص**..... V

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال..... IX

قائمة الملاحق ..... X

قائمة المختصرات ..... XI

**المقدمة**..... أ

أولا- توطئة : ..... ب

ثانيا- طرح الاشكالية : ..... ب

ثالثا- فرضيات البحث : ..... ج

رابعا- مبررات اختيار الموضوع : ..... ج

خامسا- أهداف و أهمية الدراسة : ..... د

سادسا- حدود الدراسة :..... د

سابعا- منهج وأدوات الدراسة :..... د

ثامنا - مرجعية الدراسة :..... د

تاسعا- صعوبات الدراسة :..... ه

عاشرا- هيكل الدراسة :..... ه

**الفصل الأول : الأدابيات النظرية والتطبيقية لإدارة الأرباح على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية** 1

تمهيد : ..... 2

**المبحث الأول: أساسيات حول ظاهرة إدارة الأرباح** ..... 3

المطلب الأول : ماهية إدارة الأرباح ..... 3

الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح ( The Definition of Management Earnings ) ..... 3

الفرع الثاني : طبيعة إدارة الأرباح ( The Nature of Earnings Management ) ..... 5

الفرع الثالث : تعاريف لمصطلحات ذات صلة ..... 8

المطلب الثاني : دوافع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح ..... 10

الفرع الأول : دوافع ممارسات إدارة الأرباح ..... 10

الفرع الثاني : أساليب ممارسات إدارة الأرباح ..... 11

الفرع الثالث : ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ..... 14

المطلب الثالث : طرق كشف ونماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح ..... 15
الفرع الأول : طرق كشف إدارة الأرباح ..... 15
الفرع الثاني : نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح..... 16
**المبحث الثاني: الأدبيات والدراسات السابقة لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية والدولية** ..... 21
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية ..... 21
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ..... 26
المطلب الثالث : موقع دراستنا من بين الدراسات السابقة ..... 30
خلاصة الفصل :..... 32
**الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لقياس إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائرخلال الفترة (2009-2016 )** 33
تمهيد : ..... 34
**المبحث الأول : الطريقة والأدوات** ..... 35
المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة ..... 35
المطلب الثاني : الطريقة والإجراءات المتبعة ..... 35
المطلب الثالث : قياس ممارسات إدارة الأرباح ..... 40
**المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها** ..... 43
المطلب الأول : إختبار الفرضيات ..... 43
المطلب الثاني : عرض النتائج . ..... 45
المطلب الثالث : تحليل النتائج ومناقشتها ..... 50
خلاصة الفصل : ..... 52
**الخـــــــاتمة** :..... 54
**المصادر والمراجع**..... 58
**المـــــــــلاحق** ..... 63
الملحق رقم (**01**) : جدول المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ..... 64
الملحق رقم (**02**) : جدول معادلة الانحدار لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة ..... 65
الملحق رقم (**03**) : جدول المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة. ..... 66
الملحق رقم (**04**) : جدول المستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة. ..... 67
الملحق رقم (**05**) : جدول حساب الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ..... 68
الفهرس..... 69

تمت والحمد لله

*

الحمد لله الذي بنعمته تتم

الصالحات